الأمم المتحدة

A/59/PV.17

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٧**
الخميس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيريمي بونلام، وزير خارجية جمهورية سيشيل.

السيد بونلام (سيشيل) (تكلم بالفرنسية): إن وفدي لمسرور، سيدي، إذ يراكم ترأسون هذه الدورة للجمعية العامة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا الكبير للرئيس السابق، السيد جوليان هنت، ممثل سانت لوسيا، وللأمين العام، كوفي عنان.

تعرف سيشيل، وهي بلد جزري صغير، بحقيقة أنها تنتمي إلى منطقتين – المحيط الهادئ والقارة الأفريقية – وبحقيقة أنها تنتمي إلى عدة مناطق لغوية وثقافية. واليوم نود أن نقدم نموذجا للتزاوج بين البشر والطبيعة ونموذجا للوحدة والتماسك مع شعبنا. وهذان الهدفان يكمنان في صميم خططنا الإنمائية.

في نيسان/أبريل من هذا العام، خلف السيد جيمس ميتشل السيد ألبرت رينيه في رئاسة الجمهورية من خلال انتقال سياسي هادئ وسليم. ويدافع الرئيس الجديد عن نفس الفلسفة الإنمائية مع إيلاء الاعتبار، بطبيعة الحال، للتغييرات التي حصلت على المسرح الدولي والاحتياجات الاقتصادية المتأصلة في بدء مرحلة جدية لتنميتنا. ولذا، فإن الرئيس أجرى تقييما للصعوبات والخيارات المتاحة لنا في المجالات المختلفة لاقتصادنا، مثل ميزان المدفوعات، وعبء الدين، والحصول على رأس المال بموجب شروط معقولة – وفي هذا السياق نحن بلد متوسط الدخل – وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وما إلى ذلك.

وبالترافق مع مؤسسات بريتون وودز وشركائنا المعتادين، التزمنا بتنفيذ برنامج تقدمي للتكيف ولمنح ديناميات جديدة لاقتصادنا. وبطبيعة الحال، فإننا نتقدم بسرعتنا بالذات، لأننا نبقى اقتصادا ضعيفا، إذ أننا بلد جزري صغير، معزول عن الأسواق.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-52755 (A)
0452755

وأود أن أدلي ببضع كلمات عن التزام سيشيل بالمجتمع الدولي. أولا وقبل كل شيء، بالنسبة لمسألة الأمن، فإن مكافحة الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات هي، في سيشيل، مواضيع للمنع والردع. ونقوم باتخاذ إجراءات للتصدي لأسباب هذه الأعمال الإجرامية وأساليبها وآثارها. وصدقت سيشيل على جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالاتجار بالمخدرات، ونحن نؤيد جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن منع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية.

ونؤيد توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، ومتطلبات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي.

وقد وضعنا هذا العام قانونا بشأن منع الإرهاب، وفي الوقت الحاضر نعمل على تنقيح التشريعات القائمة بشأن المؤسسات المالية وبشأن غسل الأموال. ولعلي أضيف أن قطاعنا البحري أيضا يجري رصده في إطار تنفيذ قانون بشأن تقديم الخدمات تم إصداره العام الماضي.

ونحن ملتزمون على نحو كامل بالكفاح لإرساء الأمن والاستقرار. بيد أن ذلك يجري إنجازه في ظل ظروف عسيرة، لأن المعيار المشكوك فيه جدا للناتج المحلي الإجمالي للفرد يحجب إمكانية حصولنا على معظم برامج المساعدة الإنمائية.

إن الدولة الصغيرة والضعيفة دائما تولي أهمية أكبر للاعتراف بهويتها ذاتها وللدفاع عن استقرارها. وبالتالي، فإننا ندعم بشكل ثابت مبادئ وأهداف السلام والأمن والتنمية التي تجسدها الأمم المتحدة على الصعيد العالمي. ونريد للمنظمة أن تبقى نشطة للغاية في مبادراتها لإعادة السلام، وخاصة في الشرق الأوسط وفي أفريقيا، إلى جميع المناطق حيث أصبحت الصراعات اليوم مزمنة وتزداد سوءا على نحو منتظم.

ويحدونا الأمل أن تمكّن إعادة تنظيم الأمم المتحدة، الجارية الآن، من مراجعة دورها، على أساس اتخاذ إجراءات ملموسة وإنشاء آليات للمتابعة والرصد. ونؤمن بأنه لا بد أن ينفتح مجلس الأمن لانضمام المزيد من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، حتى تتمكن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من الإسهام في ديناميكيات المجلس.

إن إجراء حوار حقيقي بين الشمال والجنوب أمر أساسي الآن وأكثر من أي وقت مضى، لتسوية الصراعات وللبحث عن حلول مشتركة للمشاكل المشتركة التي تمثلها متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والفقر والدين والإرهاب – وهي كلها تهديدات تقتضي ردا مشتركا ومسؤوليات مشتركة. ويقتضي هذا الحوار أخلاقيات جديدة ونهجا جديدا نحو التنمية، مما ينشط العلاقات الدولية ويرفع المظالم. والأمر المهم على نحو خاص هو التصدي لجذور مشكلة الدين واعتماد تدابير نشطة بغية مساعدة البلدان التي أعيقت من جراء هذا العبء.

إننا نرحب بالتبادلات بين مجموعة الدول الثماني والبلدان النامية. ويشكل هذا برنامجا تفاوضيا ينبغي أن يسفر عن إجراءات ملموسة وتنفيذ توصيات مؤتمر قمة الألفية وتوصيات مونتيري وجوهانسبرغ والدوحة. والمهم على نحو خاص أن تخصيص البلدان المتقدمة النمو نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للتنمية الدولية ينبغي أن ينظر إليه وأن يقبل بوصفه هدفا واقعيا وعادلا.

ونتوقع أن يعقد الاجتماع في موريشيوس في بداية عام ٢٠٠٥، أي بعد عشر سنوات من اعتماد برنامج عمل بربادوس، لإجراء تقييم صريح لتنفيذ البرنامج واعتماد تدابير وآليات عملية. وإننا نعول على التزام شركائنا النشط ومتابعتهم لذلك التقييم.

وينبغي الإعراب عن الدعم والالتزام في مجال التبادل التجاري الدولي عن طريق الإنصاف في معاملة الدول النامية التي تعاني من أوجه ضعف هيكلية، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتلك الترتيبات يجب أن تراعي قضيتين حساستين هما الوصول إلى الأسواق والعلاقات التجارية. ويتمثل الهدف في الحيلولة دون المزيد من تهميش بلداننا في نظام يدعي أنه يخدم مصلحة الجميع. لذلك ندعو منظمة التجارة العالمية إلى الأخذ بنهج للتنمية يتمشى مع التطورات الحاصلة في السنوات الأخيرة. وأنا أشير إلى بدء جولة الدوحة، المكرسة صراحة للتنمية، وإلى التأكيد على أن يكون لأفريقيا صوت في تناول القضايا الحساسة مثل السلع الأساسية والمواد الخام. ويجب أيضا على العلاقات التجارية الجديدة أن تمكن البلدان النامية من مواصلة الحصول على الوسائل التي تزيد من قدرتها على التنافس.

والقضية الملحة الأخرى بالنسبة لنا، نحن البلدان الأكثر تعرضا لآثار الاحترار العالمي، هي تصديق البلدان المتقدمة النمو على بروتوكول كيوتو. إن هذا البروتوكول يشكل الأداة الوحيدة القادرة على العمل بفعالية لدرء خطر يشغل بالنا جميعا.

ونؤمن بضرورة إنشاء صندوق خاص في الأمم المتحدة لمساعدة الاقتصادات الهشة على مواجهة الخسائر، بما في ذلك خسارة الدخل الناجمة عن تغير المناخ.

وأؤكد مرة أخرى على الأهمية التي نعلقها على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لكونها تمثل واحدة من أفضل الأدوات لتمكين البلدان الأفريقية من إدارة تنميتها الخاصة. ونثمن التزام مجموعة الدول الثماني في هذا السياق من خلال خطة عملها من أجل أفريقيا، ونأمل أملا صادقا أن يعالج جدول الأعمال الإنمائي للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا معالجة شاملة الاحتياجات المحددة للدول الأفريقية الجزرية الثماني.

كل هذه المسائل تشكل أهمية كبرى اليوم. ويحدونا الأمل أن تعمل رئاسة بريطانيا لمجموعة الثماني في عام ٢٠٠٥ ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده أيضا في عام ٢٠٠٥، على إعادة التوازن بشكل واضح جدا لصالح بلداننا.

وتؤكد سيشيل مرة أخرى على دعمها للجمعية العامة، ونشكركم، سيدي الرئيس، على عملكم الشخصي. ونشكر أيضا الأمين العام كوفي عنان. إن بلدي مناصر لقضية التنمية، التي تشكل حقا أساسيا. وذلك الحق يقتضي التزاما بالتضامن السياسي بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فتح الله جميل، وزير خارجية جمهورية ملديف.

السيد جميل (ملديف) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، أحر تهانئ وفدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين. ووفدي يثق كامل الثقة بحصافتكم في توجيه هذه الدورة ومداولاتها نحو نتيجة مثمرة.

ومن دواعي سروري أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد جوليان روبرت هنت، على الطريقة الجديرة بالثناء التي أنجز بها مسؤولياته بصفته رئيسا للدورة الثامنة والخمسين.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على اجتهاده في تعزيز السلام وسعيه إلى تكريس المبادئ النبيلة لهذه المنظمة. ووفدي يتمنى له بإخلاص كل النجاح في مهمته الكبيرة.

إن الأحداث الدولية التي تتكشف تفاصيلها أمامنا تضع في مركز الصدارة مسألة تعددية الأطراف والدور الحيوي الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في التصدي للأزمات والمشاكل العالمية، وفي تعزيز نظام عالمي قائم على سيادة القانون والمسؤولية الجماعية لجميع الأمم والمجتمعات.

والتحديات العالمية التي نواجهها اليوم كثيرة. فبينما يجري تحديد الأهداف والمباشرة بتنفيذ البرامج من أجل استئصال الفقر، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض نسبة الوفيات من الأطفال، ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحماية البيئة، تهدر مئات من الأرواح البريئة كل يوم بسبب الصراعات والحروب الأهلية.

إن الإرهاب لم يهزم بعد. بل على العكس، بدأ يظهر من جديد بأبشع مظاهره في أماكن غير متوقعة أبدا، ويزرع الموت بين الناس الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. والجمود المخيب للآمال بشأن نزع السلاح العالمي والاحتمالات المروعة لانتشار أوسع لأسلحة الدمار الشامل يسببان لنا القلق وفقدان الأمل في تحقيق عالم مسالم.

ونحن في الدول الصغيرة نشعر بمزيد من الضعف أمام هذه التحديات والتهديدات، حيث أن أمننا يعتمد اعتمادا كاملا على شيوع الأمن العالمي واحترام سيادة القانون من جانب جميع الدول. والواضح أن شواغل الدول الصغيرة لا يمكن أن تقتصر على قضايا البيئة، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتنمية المستدامة. فالتهديدات الخطيرة التي بدأت تظهر على الجبهتين السياسية والأمنية في العالم المعاصر تترتب عليها آثار واسعة النطاق بالنسبة إلينا أيضا.

ولم يعد من الحالات النادرة أن نشهد دولا صغيرة تقع ضحية هجمات محسوبة من جهات فاعلة من غير الدول مثل الإرهابيين والمرتزقة وعصابات التمرد الرجعية وشبكات الجريمة المنظمة، مما يؤدي إلى الإخلال بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية للدول الصغيرة، وتعريض السلام والأمن للخطر. ومن غير الحكمة أن نتجاهل ما ينطوي عليه وجود هذه الجهات الفاعلة الخطيرة والأنشطة التي تقوم بها من آثار أوسع نطاقاً على السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن التماس الحلول لتلك الأخطار إلا من خلال التعاون الدولي واليقظة والعمل في التوقيت المناسب.

ومن الضرورات الحتمية أن يضطلع المجتمع الدولي بالمسؤولية الحاسمة عن حماية أمن جميع الدول، على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ٥١/٤٤، المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٣/٤٦، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٣١/٤٩، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ونحن نرى في هذه المنظمة، باتساع نطاقها على الصعيد العالمي وقدرتها على العمل بالتآزر مع المؤسسات الإقليمية، أكثر الهيئات ملاءمة لمعالجة هذه المسائل.

ويشكل الإرهاب تهديدات خطيرة للسلام والأمن على الصعيد الإقليمي فضلاً عن العالمي. فتفجيرات القطار في مدريد، والسيارات المفخخة والهجمات الإرهابية في العراق وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية، وآخرها مأساة احتجاز الرهائن في المدرسة الروسية، كلها تذكارات مروعة بالدهاء الخاص الذي يتسم به الإرهاب. وأثق بأني أردد صدى لإجماع آراء المجتمع الدولي بالتأكيد مجدداً على أن الحرب على الإرهاب ينبغي أن تظل من الأولويات الرئيسية في جدول الأعمال الدولي. وترى حكومتي أن اعتماد الاتفاقية الدولية المقترحة بشأن الإرهاب في وقت قريب سيشكل خطوة حاسمة في مكافحة ذلك الخطر الرهيب بشكل فعال.

وقد فرض اتساع نطاق العولمة وتزايد تحرير التجارة، على النقيض من الآمال المعقودة عليه بنشوء سوق عالمية أكثر صحة، ثمناً موجعاً على الاقتصادات الصغيرة، ولا سيما الاقتصادات الجزرية الصغيرة مثل جزر ملديف. ذلك أن الموارد الطبيعية المحدودة وضيق القاعدة الاقتصادية لاقتصادات الجزر الصغيرة تقيدان مجال التنويع أمامها وقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي تقييداً شديداً. وتستدعي تلك العيوب اعتبارات خاصة، منها الأخذ بمستوى من مستويات المعاملة التفضيلية، على سبيل الاستثناء، ضماناً للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومع أن ملديف تكتنفها مجموعة المشاكل الاقتصادية الكامنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بأكملها، فإن توصية لجنة السياسات الإنمائية برفعنا من قائمة أقل البلدان نمواً قد ضاعفت التحديات التي تعترض التنمية لدينا. ونحن فخورون في الواقع بإنجازاتنا في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي خلال العقدين الماضيين. بيد أننا نخشى أن يؤدي رفعنا من القائمة إلى إلحاق ضرر بليغ لا يمكن إصلاحه باقتصادنا، وذلك ما لم توجد آلية مناسبة لكفالة استمرار التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وفي هذا السياق، نرحب بتوصية لجنة السياسات الإنمائية وبقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت سابق من هذا العام اللذين يشيران إلى ضرورة وضع استراتيجيات للانتقال السلس لأقل البلدان نمواً قبل رفعها من القائمة.

ونؤيد بصفة خاصة التوصية بتحديد ترتيبات للمرحلة الانتقالية بعد الخروج من القائمة على أساس كل حالة على حدة وإنشاء أفرقة استشارية قطرية مخصصة للمساعدة في وضع تلك الترتيبات. ولدينا شعور قوي بأهمية أن يؤيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي رسمياً التدابير التي تقترحها الأفرقة الاستشارية القطرية المخصصة مع تكليف لجنة السياسات الإنمائية بمهمة رصد التقدم الذي تحرزه البلدان التي يتم رفعها حديثاً من القائمة لتبين أي اختلالات تصيب تنميتها.

واسمحوا لي في هذه المناسبة بأن أسجل بإخلاص امتناننا وتقديرنا لشركائنا في التنمية وأعضاء مجموعة الـ ٧٧، ولمجموعة أقل البلدان نمواً، ولمكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضائه، لما يبدونه من تفهم وعناية في متابعة هذه المسألة الحاسمة الهامة.

وما انفكت حالة البيئة العالمية تبعث على الاكتئاب. فالمعلومات والإسقاطات الإحصائية تثير الفزع والقلق، ليس بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره أيضاً. وتكشف تلك الأرقام والتوقعات عن حدة المشاكل البيئية والتهديدات المحتملة للوجود البشري ما لم تطبق تدابير علاجية على وجه السرعة.

ويدل ما نشهده من تواتر الكوارث الطبيعية كالأعاصير والزوابع في أنحاء العالم على الحاجة الماسة إلى معالجة المسائل البيئية على نطاق عالمي. وتعاني كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية هذه الأخطار بدرجة غير متناسبة في ضخامتها، مما يبرز ضعف تلك الدول في هذا الصدد. إذ يمكن لإعصار واحد، كما شهدنا مؤخراً في غرينادا، أن يبدد في غضون ساعات قليلة التقدم الإنمائي المحرز في عشرات السنين.

وسوف نجتمع قريباً في موريشيوس لاستعراض التقدم المحرز على مدى العقد الماضي في تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذا أردنا نجاح الاجتماع المقبل في موريشيوس، فعلينا أن نستجمع الإرادة السياسية الضرورية لتوجيه الموارد وكفالة تحقيق أهداف برنامج عمل بربادوس على نحو شامل.

ويتطلب تعقيد وحجم التحديات العالمية الدائمة التطور أن يناط الدور المحوري في معالجتها بالأمم المتحدة بعد إصلاحها. ومع أن تلك الإصلاحات ينبغي أن تشمل منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها برمتها، فإن التركيز يوجّه من جديد بشكل منصف إلى الحاجة الملحة لإعادة هيكلة مجلس الأمن، حتى يعكس المجلس بشكل أكبر الواقع العالمي في الوقت الحاضر ويكون أكثر تمثيلاً لقدرة الدول الأعضاء على المساهمة في السلام والأمن الدوليين والتزامها بتلك المساهمة. ومن دواعي الإحباط، رغم ذلك، أنه لم يظهر رأي موحد بشأن هذه المسألة. ونرى أن نمضي في زيادة عدد مجلس الأمن، بكلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، وإدراج بلدان مثل اليابان وغيرها من الدول الأعضاء التي لديها القدرة والالتزام اللازمين للخدمة كأعضاء دائمين، والتي تمثل عموم أعضاء الأمم المتحدة في الوقت الحاضر.

ويتعين توسيع نظام المعاهدات الدولية وتعزيزه حتى يمكن التعامل بمزيد من الكفاءة مع المشاكل الناشئة. ونرى إيلاء أولوية لهذه المهمة في إنفاذ المبادئ التي تمثلها الأمم المتحدة، وقيم السلام، والأمن، والعدالة، والمساواة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والنظام الدولي المستند إلى القواعد، التي تدعو إليها. وفي هذا السياق، نشيد بالملاحظات التي أبداها الأمين العام في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة، ونود أن نعرب عن تأييدنا للجهود التي يبذلها لإصلاح منظومة الأمم المتحدة.

والتنمية الاجتماعية الاقتصادية السريعة التي حققتها جزر ملديف في العقدين والنصف الماضيين تعتمد إلى حد ليس بالقليل على الاستقرار السياسي الذي نعمنا به خلال تلك الفترة. وزيادة في تأكيد الحاجة إلى تشجيع قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، اقترح الرئيس غايوم برنامجاً شاملاً للإصلاح السياسي في أوائل حزيران/يونيه من هذا العام. ولا تزال الحكومة ملتزمة التزاماً راسخاً بتحقيق خطة الإصلاح، التي لقيت الترحيب والدعم سواء من شعب البلد أو من أصدقائه في المجتمع الدولي. وعقدت دورة خاصة لمجلس الشعب، كما يشترط الدستور، وكلفت بمهمة مناقشة الإصلاحات التي تقترح الحكومة والمجتمع المدني إدخالها على الدستور الحالي.

إننا نلتمس الدعم والمساعدة من أصدقائنا في المجتمع الدولي في سعينا لتطبيق هذه الخطة غير المسبوقة للإصلاح. ومن شأن تضامن المجتمع الدولي في ساعة الحاجة الماسة هذه أن يعزز تصميمنا ويعيننا على المضي قدماً في خطة الإصلاح بمزيد من الصدق والدأب.

وحكومتي ملتزمة أيضاً باحترام حقوق الإنسان ومراعاتها من خلال التقيد بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن ملديف ستوقع هذا الأسبوع اتفاقاً إطارياً مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. كما أننا سنُبقي قيد النظر توقيع صكوك هامة أخرى، كنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أؤكد التزامنا من جديد بالمبادئ المكرسة في الميثاق. وتؤمن بلادي بأن هذه المنظمة هي الأداة الأفضل للعمل من أجل خير البشرية وصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل فريدريك ميتشل، وزير الخارجية والخدمات العامة في كمنولث جزر البهاما.

السيد ميتشل (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أهنئكم، سيدي، باسم رئيس الوزراء، وحكومة وشعب كمنولث جزر البهاما، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئة سلفكم، السيد جوليان هنت، ممثل الدولة الكاريبية الشقيقة سانت لوسيا، على قيادته المتميزة

أثناء الدورة الثامنة والخمسين. إننا في منطقة البحر الكاريبي نعتز بالإرث الذي تركه، ونتمنى له النجاح في مساعيه القادمة.

وأود أيضا أن أحيي الأمين العام على دفاعه الشجاع عن تعددية الأطراف وسيادة القانون.

إن الأعاصير تشارلي، وفرانسيس، وآيفن، وجين، قد عاثت خرابا في جزر الكاريبي وأجزاء من الولايات المتحدة. لقد فُقدت أرواح في كل من هايتي، والجمهورية الدومينيكية، وغرينادا، وجامايكا، وكوبا، والولايات المتحدة، وجزر البهاما. والخراب الذي حل بالمنازل والهياكل الأساسية، والخلل الذي أصاب الحياة العادية والتجارة، يدفعاننا إلى التشديد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فورية وواسعة النطاق لضمان إعادة البناء والتأهيل. وما عرض من المساعدات على المنطقة حتى الآن لا يكفي إطلاقا.

إن الجزيرتين الشماليتين لبلادنا – البهاما الكبرى وأباكو – تعرضتا لضربة مضاعفة. فأولا، ضربها إعصار فرانسيس في ١٣ أيلول/سبتمبر، وترك المئات بلا طعام، أو ماء، أو مأوى، أو كهرباء. ثم ضرب إعصار جين بعد أسبوعين نفس الجزيرتين اللتين ضربهما فرانسيس، مما زاد من حدة المشاكل. إن جزر البهاما تضم العديد من الجزر، ولحسن الحظ بقيت تسهيلات السياحة مفتوحة في العاصمة، ناسو، وأما المنشآت السياحية على سلسلة الجزر الأخرى فستعود إلى العمل قريبا. ولكن مع الأسف لن يكون الحال هكذا في غرينادا.

لقد دعا زعماء المنطقة إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل تلبية احتياجات جميع البلدان التي تضررت بالأعاصير. وتؤيد جزر البهاما عقد هذا المؤتمر. ونأمل أنه نتيجة لعقده، أو حتى قبل أن يعقد، سيكون هناك وقف اختياري لتسديد الدين من قبل غرينادا. ونوصي، كذلك، بإنشاء صندوق إقليمي للإغاثة في حالات الكوارث من أجل دعم جهود إعادة البناء.

إن كلمة إعصار (هاريكان) تأتي في لفظة استخدمها أولا السكان الأصليون في منطقة البحر الكاريبي، الأراواك. والواضح أن فترة ما قبل الحضارة الكولومبية، قد شهدت هذه الظاهرة على نحو أكثر تواترا بحيث ابتكرت كلمة لها. وهذا معناه أن هذه الظاهرة قديمة ويحتمل أن تبقى معنا فترة طويلة. ولذلك، علينا أن نفهم الظاهرة التي نواجهها، بما في ذلك علاقتها، إن كانت قائمة، بتغيير المناخ العالمي، الذي حذرت منه الدول المنخفضة لسنوات عديدة. وهذه الحقائق تتطلب أيضا من مجتمعاتنا أن يكون لديها خطط أفضل لمواجهة هذه الأحداث التي كانت وستبقى جزءا من حياتنا. ولا يمكننا أن نجعل من نقص التخطيط سببا لتعطيل سيادتنا بهذه الطريقة.

إن العالم سيسأم قريبا من هذه الظاهرة، وسيتعب المانحون من العطاء. وسنفقد كرامتنا إذا لم نظهر مساعدتنا لأنفسنا. ولكن إذا كانت الأعاصير التي نعاني منها الآن مرتبطة، كما تشير الدلائل العلمية، بتغير المناخ العالمي، فمن الواضح أننا لا نستطيع أن نحمي أنفسنا لوحدنا. والمطلوب من البلدان التي تنتج أكبر نسبة من التلوث أن تحدث تغييرا جذريا. ويجب على تلك البلدان أن تغير مسارها إذا كان للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبقى على قيد الحياة. وسيملي الواجب الأخلاقي على تلك البلدان أن تحدث ذلك التغيير.

وفي هذا الصدد، ترحب جزر البهاما بالتحركات الأولية التي قامت بها حكومة بريطانيا، وكذلك حكومتا اليابان وروسيا، نحو إدراج مسألة تغير المناخ في رأس جدول الأعمال. ونحثها على أن تستمر باستخدام نفوذها لدى أصدقائها لإحداث تغيير رئيسي في المواقف. وتنفيذ برنامج

عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعتمد في المؤتمر العالمي المنعقد في بربادوس في عام ١٩٩٤، بات أكثر إلحاحا. واجتماع المتابعة الذي سيعقد في موريشيوس بهذا الشأن، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، يتخذ الآن أهمية أكبر.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أبرز جهود المنطقة لإعلان البحر الكاريبي منطقة خاصة في إطار التنمية المستدامة. ونؤكد كذلك من جديد على قلقنا الشديد من التهديد الخطير الذي يشكله النقل العابر للنفايات النووية في البحر الكاريبي على الأمن والتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي. ونستمر في توجيه دعوتنا إلى الدول التي تقوم بذلك كي تتوقف عن هذه الممارسة.

إن مشاهد الموت والدمار التي خلفها الإعصار في هايتي في الأيام القليلة الماضية تذكرنا بالاضطرابات السياسية التي شهدها هذا البلد في العام الماضي. وتتقدم جزر البهاما بتعازيها الحارة إلى شعب هايتي على الخسائر الفادحة والمحزنة في الأرواح. إن هذا العام الذي بدأ في ظل الآمال الكبار بمناسبة الاحتفال بإنجازات توسانت لافورتور والذكرى المئوية الثانية للاستقلال في ١ كانون الثاني/يناير، قد انزلق سريعا في هاوية اليأس على أثر ليلتي ٢٨ و ٢٩ شباط/فبراير الأليمتين. ولن يعرف أحد أبدا ما الذي حدث حقا في تلك الليلة، عندما غادر رئيس منتخب بلده بينما كان المتمردون المسلحون في أعقابه، ولكن ذلك قد أشاع الحزن في منطقة البحر الكاريبي بأكملها. لقد أثار ذلك الحدث شعورا بعدم الثقة بالأصدقاء، وهذا الشعور ما زال حيا حتى الآن، ولكن علينا أن نواصل العمل إذا أردنا أن نساعد شعب هايتي على تحقيق الديمقراطية، والانتعاش الاقتصادي، ومجتمع قائم على العدل والإنصاف.

إن جزر البهاما مستعدة لأن تبذل قصارى جهودها لمساعدة شعب هايتي في هذه التطورات. فهايتي تقع على بعد ٩٠ ميلا من شواطئنا الجنوبية، وفي كل عام يحاول آلاف المهاجرين من هايتي دخول جزر البهاما بطريقة غير قانونية، سعيا إلى حياة أفضل. ولذلك لدينا أسباب عملية لضمان استتباب العدالة والديمقراطية في هايتي. وإننا نردد دعوة جميع بلدان الجماعة الكاريبية من أجل عودة النظام الديمقراطي في هايتي، ونلتزم بالمساعدة على تحقيق ذلك.

إننا نأسف لفشل مجلس الأمن في التصرف في الوقت المناسب عندما توسل أصدقاء هايتي صلاحية التدخل، أو الإذن بالتدخل. وقد يكون هذا الفشل دليلا على الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. إن جزر البهاما تؤيد جهود الإصلاح وتنتظر تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام. ولكن الأمم المتحدة يجب ألا تتوقف أبدا عن محاولتها معالجة المسائل التي تواجهها هايتي، لأن هناك واجبا أخلاقيا للقضاء على الجوع، والفقر، والمرض والتمييز. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، والرئيس الفرنسي جاك شيراك، والبابا يوحنا بولس، وغيرهم من زعماء العالم، في مساعيهم لضمان وضع الواجبات الأخلاقية التي أشرنا إليها في مقدمة برنامج العمل العالمي. ويجب ألا ننسى أبدا ما قدمته هايتي لمنطقتنا وللعالم.

وبينما يبقى الكفاح ضد أولئك الذين يتعرضون لقيمنا الديمقراطية، من خلال الهجمات على الأهداف المدنية والعسكرية، في مقدمة جدول أعمالنا، يجب ألا ندع دقات طبول الحرب تطغى على نداءات الفقراء والمحرومين. في عام ٢٠٠٠، حددنا لأنفسنا مجموعة أهداف تتعلق بتنمية تراعي الجانب الإنساني، ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتحقيقها. وقد ألزمت جزر البهاما نفسها بهذه المعركة. ونقدم تعازينا القلبية للناجين من أُسر جميع الذين فقدوا أرواحهم في هذه الهجمات الطائشة، لا سيما في الولايات المتحدة وكينيا

وإسبانيا وتنزانيا وإندونيسيا. ولكنّنا نُذكّر أيضاً جميع الدول بأنه لا يجوز اتخاذ الإرهاب ذريعة للحد من الحرية والتخلي عن الحريات التي نحاول الدفاع عنها، والتي تشكل أساس المجتمعات الحرة والديمقراطية.

يتعين أن تتوخى جميع الدول الحذر في وضع قواعد وتنظيمات للسفر، لا أقلها الحرمان من هذه الحقوق الذي لا يمكن الدفاع عنه بمنطق أو موضوعية. ويصدق هذا القول بصورة خاصة عندما تسوق البلدان المتقدمة النمو الحجج المؤيدة للتجارة الحرة والعولمة ولكنها، من خلال التمييز الإداري والإجراءات البيروقراطية والتأخير، تحرم المسافرين لأسباب مشروعة من مزايا تلك التجارة. ولذلك، فإننا نطالب بتحقيق شيء من التوازن قبل أن نفقد الشيء الذي نسعى لإنقاذه.

وكجزء من عملية التأمل الشاملة هذه، يرحب وفدي بعمليات الاستعراض الرفيعة المستوى، المخطط إجراؤها في عام ٢٠٠٥، لالتزاماتنا تجاه التنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة. ويجب أن نضمن إجراء تقييم جريء لما أحرز من تقدم في تحقيق أولويات برنامج عمل كوبنهاغن ومنهاج عمل بيجين لتحديد مدى ما أنجزناه وما الذي لا يزال يتعين إنجازه. ومن المهم أن تسلِّم نتائج عمليات التقييم بالثغرات الموجودة في التنفيذ وأن تمكّن الدول والمجتمع الدولي برمته من المضي قدماً وتحقيق تنفيذ الالتزامات التي قطعت في كوبنهاغن وبيجين وما بعدهما تنفيذاً فعالاً وجيد التوقيت. ويجب أن نتأكد أيضاً من أن نتائج مداولاتنا تقدم إسهاماً بناءً ومؤازراً للحدث الرفيع المستوى الذي سيتم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، للتأكد من عدم إغفال أي شيء.

لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يهدد بتقويض عقود وقرون من التقدم في مجال الرعاية الصحية وتنشئة سكان يتمتعون بالصحة ييسرون النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وتضطلع جزر البهاما بدور ريادي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة الكاريبي. ونحث على شن حملة مستمرة لا هوادة فيها لمكافحة هذا المرض بغية إنقاذ دول العالم النامي من براثن هذه الآفة. ويجب تسخير الإرادة السياسية والقوة المالية لجميع دول العالم للتأكد من السيطرة على هذه الآفة والقضاء عليها بعد ذلك.

وفي هذا السياق، ترحب جزر البهاما بالمنحة الأخيرة التي قدمها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا للشراكة بين البلدان الكاريبية. فستوفر هذه المنحة موارد لبرامج الوقاية والرعاية والعلاج تمس الحاجة إليها. وترحب جزر البهاما أيضاً بعقد الاجتماع الرفيع المستوى في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات التي حددت في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشيد جزر البهاما بتعهد الولايات المتحدة تخصيص مساعدة مقدارها ١٥ بليون دولار أمريكي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في هايتي وغيانا في منطقة الكاريبي.

من المسلم به أن أية تنمية اجتماعية أو اقتصادية ستكون عديمة الجدوى ما لم يتوفر الأمن. وبالنسبة للعديدين منا في منطقة الكاريبي على وجه الخصوص، يجري تقويض الأمن بأنشطة مهربي المخدرات والأسلحة غير المشروعة والأجانب الذين يدخلون البلاد بصورة غير مشروعة. وبحكم موقع جزر البهاما الجغرافي، فإنها أصبحت دون إرادتها نقطة عبور لهذه الأنشطة غير المشروعة. وفي حالة المخدرات، فإن جزر البهاما لا تنتج المخدرات وليست البلد المرسلة إليه. إلا أن جزر البهاما، بوصفها نقطة عبور، تعاني كبقية بلدان العبور الأخرى من الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بتلك التجارة. وتترع هذه الأنشطة إلى تقويض النسيج الاقتصادي والاجتماعي لدولنا.

ولذلك، رحبنا بانعقاد، الدورة الأولى للفريق العامل المفتوح باب العضوية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب، والتي تمثل بعض الأدوات التي تهدد سلامتنا وأمننا ونسيجنا الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان ذلك الاجتماع خطوة أولى صغيرة، ولكنها هامة في التوصل إلى اتفاق بشأن صك يتعلق بتعقب هذه الأسلحة، لتمكين الدول المتضررة بتلك التجارة غير المشروعة من أن تحدد بفاعلية أكبر خطوط الإمداد، وأن تضع تدابير لاعتراض الخطوط الموجودة ومنع إنشاء خطوط جديدة، وللتعاون مع دول أخرى على الصُعد الثنائي والإقليمي والدولي. وفي نفس الوقت، لا نزال ندعو البلدان المتقدمة النمو لاتخاذ نفس التدابير الاستثنائية التي تستخدمها في سعيها لوقف تهريب المخدرات إلى بلدانها ووقف وصول الأسلحة الصغيرة غير المشروعة إلى شواطئنا من بلدانها.

تنضم جزر البهاما إلى سائر بلدان المجتمع الكاريبي في الإعراب عن قلقها تجاه المحاولات المستمرة من جانب بعض هيئات العالم المتقدم النمو المتعددة الأطراف غير المنتخبة استبعاد البلدان النامية من عمليات صنع القرار وتحديد المعايير، مما يقوض اقتصاداتنا. وعلى رأس هذه الهيئات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. إن قرارات تلك الهيئات ليست إجراءات ودّية. ونحن نكرر الدعوة التي وجهناها العام الماضي بشأن الحاجة لمنتدى عالمي للتصدي لهذه الممارسات الجائرة.

ونرحب بالعمل الذي قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإصلاح الخلل لصالح المساواة. وتشكل ترتيبات معالجة المسائل الدولية الضريبية، على وجه الخصوص، مصدر قلق. ونتعهد بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة لإنشاء هيئة عالمية تعالج هذه المسائل بطريقة عادلة ومتوازنة.

بالأمس كنت في عاصمتنا، ناسو، في جزر البهاما، حيث احتفلنا بمرور ٢٧٥ سنة متواصلة من الديمقراطية والتمثيل البرلماني. فهذا إذن وقت مناسب لنجدد التزام جزر البهاما بالمبادئ التي ينص عليها ميثاق هذه المنظمة العظيمة، والتي ستظل منارة نسترشد بها في سبر طريق وعر، ولكنه حاسم، نحو السلام والأمن والتنمية المستدامة لجميع سكان العالم. ومع أن التقدم المحرز قد يبدو هزيلاً، إلا أننا يجب ألا نغير مسيرتنا وأن نظل واثقين من أن منافع أنشطتنا وجهودنا ستنتقل لأجيال المستقبل. وأقول مرة ثانية، إن العالم بحاجة للأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تالباك نزاروف، وزير خارجية جمهورية طاجيكستان.

السيد نزاروف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): علقنا جميعاً آمالاً كبيرة على حلول القرن الحادي والعشرين لإقامة عالم أكثر استقراراً وأمناً، وتحقيق تنمية مستدامة للبشرية. وكنا جميعاً تواقين لتوسيع الإنجازات الإيجابية للقرن العشرين، الذي شهد تقدماً تكنولوجياً واجتماعياً سريعاً، وبدء عصر الفضاء والنهوض بالديمقراطية وعولمة كوكبنا. وأردنا جميعاً أن نترك وراءنا ما خلفته حربان عالميتان من تأثير مدمر على تاريخ البشرية، والصراعات الدموية المستمرة، وملايين اللاجئين، والفقر والعوز الشائع في معظم بلدان العالم.

وفي مستهل قرن جديد وألفية جديدة، بدا أن البشرية ستعيد اكتشاف قيمة عالم بلا حروب أو صراعات، وأهمية التضامن والتفاهم المشترك، وحقوق الإنسان الحقة، واحترام آراء الآخرين، وستعلي شأن تلك القيمة بقدر أكبر. ولكن، بات من الواضح الآن أنه يتعذر استيعاب ديناميكية

التطور العالمي أو إيجاد ردود ملائمة على التحديات الحديثة بدون ريادة الأمم المتحدة.

وكان ثمة انطباع بأنه في القرن الجديد، ستنطلق حضارتنا على الطريق نحو مجتمع عالمي يتغلب فيه الوئام على الكراهية ويضع الاستقرار حداً لعدم اليقين – مجتمع تقف فيه قواعد السلوك المتفق عليها في القانون الدولي، والملزمة للجميع، في طريق الانعزالية والنزعة الانفصالية؛ مجتمع تُحل فيه كل المشاكل ذات الأهمية دولياً، بما في ذلك أكثر المشاكل إلحاحاً، على طاولة المفاوضات؛ وحيث لا يكون استخدام القوة هو القاعدة، وإنما الاستثناء، وفي الحالات التي تجيزها قرارات جماعية يتخذها مجلس أمن قادر وتمثيلي.

وللأسف، فقد جلب القرن الحادي والعشرين معه مزيداً من التحديات الجديدة والجسيمة أكثر مما جلب من حلول للمشاكل العديدة التي تواجهها البشرية. فالحروب والصراعات العسكرية لم ينخفض عددها بل ازداد. وما الحل السلمي للصراع الطاجيكي الداخلي الذي تحقق برعاية الأمم المتحدة إلاّ استثناء من القاعدة في سياق جهود تحقيق السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

إن شعوب العالم باتت تشعر بشكل متزايد بأن العالم في حالة حرب دائمة بدلاً من العمل من أجل التنمية. ويوماً بعد يوم، نسمع عن مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والكفاح ضد الإرهاب. تلك مشاكل ملحة، ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاءها، ما دامت أسلحة الدمار الشامل قادرة على أن تدمر مئات الآلاف من البشر، وأعمال الإرهاب يمكن أن تزعزع بلداناً بكاملها.

ولهذه الأسباب، فقد عقدنا العزم على تحويل آسيا الوسطى إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. فالأحداث المأساوية التي وقعت مؤخراً في مدينة بيسلان، بالاتحاد الروسي، دليل واضح على أن قوى الإرهاب الدولي تزداد جرأة يوماً بعد يوم، وأنها مستمرة في تحدي البشرية جمعاء.

وطاجيكستان تدين بقوة أعمال العنف التي ارتكبت ضد نساء وأطفال عزل في أوسيتيا الشمالية، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير جماعية عاجلة لمكافحة آفة هذا القرن.

ويثلج الصدر أن التضامن الدولي الذي يتجلى في الكفاح ضد هذا العدو الغادر المتعطش للدماء ما فتئ يزداد قوة. وطاجيكستان تخوض بهمة كفاحاً متعدد الأوجه على الصعيدين الإقليمي والدولي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب.

في الوقت نفسه، وبغية القضاء على الإرهاب قضاء مبرماً، من الأهمية بمكان أن يتم التوصل إلى تفهم عالمي لطبيعته ومظاهره لإزالة أي عراقيل تحول دون بلورة واعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

ولئن كان لنا أن نفخر، عن حق، بأننا استطعنا خلال وقت وجيز أن نقيم تحالفاً متحداً من الدول لمكافحة الإرهاب، إلا أننا، للأسف، لا يسعنا أن نقول إننا حققنا نفس الدرجة من التضامن في الكفاح ضد الفقر والحرمان.

وطوال عقود، لم تتمكن الدول ذات المستويات المتدنية من الدخل من التخلص من عبء الدين المدمر كيما يتسنى لها أن تتمتع بمزايا الحضارة. وعلى سبيل المثال، فإن طاجيكستان التي عانت من حرب أهلية، ما زالت تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية ملحة، وإن كانت قد حققت بعض التقدم الاقتصادي. وما زال ٨٠ في المائة من سكان طاجيكستان يعيشون تحت خط الفقر. ولأن بلادي ليس لديها أي منفذ بحري، فقد انعزل كثير من مناطقها عن العالم الخارجي، وكانت نتيجة ذلك أننا ندفع أسعاراً أعلى للسلع المستوردة فضلاً عن الزيادة في رسوم العبور. ونخصص نسبة ٤٠ في المائة من جميع إيرادات الميزانية لخدمة الديون

الخارجية، مما يحد من قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الملحة للسكان.

وإلغاء جزء من الديون المتراكمة سيسمح لتلك البلدان بالاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والحماية البيئية، وفي حالة طاجيكستان يمكن أن يفيد في إعادة التأهيل في المجال الاجتماعي الذي عانى طويلاً بسبب الحرب الأهلية والكوارث الطبيعية. ومع ذلك، فإن فكرة استبدال الديون بالتنمية المستدامة لم تحظ بدعم قوي بعد من الدائنين. وفي هذا المجال، ما زلنا نواجه بالجمود وغياب الإرادة السياسية.

ومن الواضح لنا أن تسوية المسائل السياسية، بما فيها المسائل المرتبطة بالأمن الدولي، تتوقف إلى حد بعيد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من جانب البلدان كافة.

وفي عالم يتجه إلى العولمة، فإن تحقيق أهداف الألفية يتطلب الحد الأقصى من التضامن إلى جانب التفاعل بين صفوف المجتمع الدولي بأسره، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور المنسق الريادي، بوصفها أكثر المنظمات الدولية عالمية وتمثيلاً.

ويكمن مفتاح النجاح في بلورة نهج مشترك وشامل لمعالجة المسائل المتصلة بالفقر، وتعزيز الوسائل المتاحة وإيجاد طرق إبداعية لتأمين التمويل من أجل التنمية، والقضاء على المخاطر الإيكولوجية، ومعالجة المشاكل السكانية، وكفالة نظام دولي منصف للتمويل والتجارة، ومواجهة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وإلاّ، سيبقى الحال على ما هو عليه: أي سيظل ربع سكان العالم ينعمون بالازدهار، ويستخدمون ما يزيد على نصف موارد العالم، بينما ستبقى الأغلبية من سكان المعمورة، التي تعاني من التهميش، مجرد مشاهدين للتنمية الاقتصادية العالمية.

إن زيادة حدة هذه المشاكل على الدوام تجعل منها مخاطر تتهدد السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، نؤيد الأمين العام، السيد كوفي عنان، في جهوده من أجل استعادة التوازن في تحديد الأولويات في جدول أعمال المجتمع الدولي.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من التنسيق بين الإجراءات التي تتخذ على مستوى العالم فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية والتجارة الدولية. وفي هذا الصدد، من المهم تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها القوة الرئيسية للتعبئة السياسية في تلك المجالات. وعلى أساس توافق آراء مونتيري، فإن ذلك يتطلب مواصلة تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، التي تأمل طاجيكستان في الانضمام إليها في المستقبل القريب.

وتبرز مسائل إعادة التأهيل الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة للسكان وتحقيق التنمية المستدامة بين الأولويات العليا لطاجيكستان، باعتبارها اقتصاداً في مرحلة الانتقال.

في الوقت نفسه، ولجملة أسباب، فإن طاجيكستان ما زالت تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي في تدعيم الجهود الوطنية لكفالة التنمية المستدامة في البلد. وإننا نقدر الجهود المستمرة التي تبذلها البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الغذاء العالمي وغيرها لمساعدة القطاعات الضعيفة من السكان، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه خلال عملية الانتقال الجارية إلى اقتصاد السوق ذي التوجه الاجتماعي.

وفي ضوء تجربتنا، فإننا نؤيد الأمم المتحدة في أولوية الاهتمام بزيادة فعالية المساعدة التي تقدمها إلى البلدان في حالات ما بعد الصراع وتقييم فعالية تلك المساعدة. وما من

شك في أن الأمم المتحدة هي الطرف الفاعل الرئيسي في توفير الاستجابات المنسقة وفي الوقت المناسب لحالات ما بعد الصراع.

ونجاح الأمم المتحدة في هذا المجال يتوقف إلى حد كبير على التفاعل النوعي مع الحكومات المضيفة في مجال تعزيز القدرات الوطنية، وإيجاد أدوات وآليات فعالة لتنسيق وتعبئة الموارد، وزيادة التفاعل مع مؤسسات بريتون وودز في سياق تقييم مشترك لاحتياجاتها وللأنشطة ذات المشاريع المحددة.

وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أنه كان من الدروس المستفادة من التسوية السلمية للصراع الطاجيكي الداخلي ضرورة أن يستمر نشاط البلدان المانحة في فترة ما بعد الصراع، وألاّ يقتصر على فترة الأزمة. أنا مقتنع بأن تعزيز أساس السلام والاستقرار في البلدان التي تخوض تجربة صراع لا يتطلب المساعدة الإنسانية فحسب، وإنما المساعدة العملية أيضا في التصدي للمشاكل الاقتصادية ودعم جهود تلك البلدان لإقامة اقتصاد دينامي ومستقر. وكقاعدة، يتبين أن هذا النوع من الاستثمارات، في إطار العملية السلمية، مفيد في تعزيز الديمقراطيات الناشئة التي ولدت من خضم الصراعات. ولا شك أن الانتخابات البرلمانية المقرر تنظيمها في طاجيكستان في أوائل سنة ٢٠٠٥ ستثبت مرة أخرى حيوية عملية السلام في طاجيكستان وأنه لا رجعة فيها وكذا صلابة المؤسسات الديمقراطية للبلاد.

إن تحقيق التنمية المستدامة إيكولوجيا على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية يظل قضية ذات أولوية قصوى. وتعتزم طاجيكستان مواصلة الإسهام في تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر قمة جوهانسبرغ والمحافل الدولية الأخرى. فالعقد الدولي للعمل ٢٠٠٥-٢٠١٥، ”الماء من أجل الحياة“، الذي سيستهل في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، قد بادر بالدعوة إليه بلدنا ويتوقع أن يجمع الجهود التي تبذلها الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وترمي هذه الجهود إلى تحديد وسائل فعالة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا في مجال موارد المياه العذبة واستراتيجيات التنمية والبرامج والقوانين المتعلقة بحماية البيئات المائية وزيادة الاستثمار ومساهمات المتبرعين الطوعيين، وهما نشاطان مرتبطان بضمان وصول كل الأشخاص المحتاجين إلى المياه العذبة. إننا نطلب من حكومات كل بلداننا ومن وكالات الأمم المتحدة أن تضطلع بأنشطة عملية خلال هذا العقد. هذا مفتاح النجاح وسيتطلب الكثير من العمل.

في بعض مناطق العالم، لا يواجه المجتمع الدولي مشكلة الصراعات والحروب التي تؤثر على التنمية على المدى البعيد فحسب، ولكن كذلك الاتجار غير القانوني بالمخدرات الذي يشكل تهديدا للمجتمع المدني. ولا يسعنا إلا أن نبدي قلقنا من أن الطلب على المخدرات الممنوعة ليس في انخفاض. فعلى سبيل المثال، يشكل حجم المخدرات المنقولة بشكل إجرامي عبر طاجيكستان تهديدا خطيرا لاستقرارنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وكذا لأمن المنطقة برمتها. ولا تزال أفغانستان مصدرا كبيرا للمخدرات. وقد سجل إنتاجها هذه السنة رقما قياسيا.

يعتبر رئيس طاجيكستان، السيد إمام علي رحمانوف، محاربة المخدرات غير القانونية إحدى أولى أولويات بلدنا. وبفضل التعاون مع الأمم المتحدة والتفاعل في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، خلال السنوات الخمس الأخيرة، أصبحت طاجيكستان أحد البلدان الرائدة في العالم فيما يتعلق بحظر المخدرات. وخلال هذه الفترة، صادرت هيئات إنفاذ القانون الطاجيكية وحرس حدود الاتحاد الروسي ما مجموعه حوالي ٤٠ طنا من المخدرات، وأكثر من نصف هذا المجموع من الهيروين. ونتيجة لذلك، أزيلت

ملايين الدولارات من التداول وأنقذ آلاف الأشخاص في كل أنحاء العالم من الإدمان على المخدرات.

ووفقا لتصريح أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن طاجيكستان تضرب مثلا جيدا للبلدان الأخرى في كيفية التمكن من مكافحة المخدرات بنجاح. تعتبر إنجازات طاجيكستان في هذا المجال أساسا جيدا لتعزيز مكافحة تهديد المخدرات، لكننا نكافح النتائج بدلا من جذور المشكلة.

سيجتمع رؤساء الدول والحكومات في خريف ٢٠٠٥، في قاعة الجمعية العامة هذه ليناقشوا التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا نولي أهمية كبرى لهذا الحدث الذي يتصادف مع الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة. نتطلع إلى أن يعطي الحدث المقبل الزخم السياسي الضروري للمجتمع الدولي وهو يتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الجهود المتضافرة، وذلك من أجل عالم أكثر استقرارا وعدلا وازدهارا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا ليفانس، وزيرة خارجية جمهورية سورينام.

السيدة ليفانس (سورينام) (تكلمت بالانكليزية): باسم حكومة وشعب جمهورية سورينام، أعرب عن التهانئ الصادقة لكم على انتخابكم بالإجماع لإدارة أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. نحن مقتنعون أن غنى التجربة الدبلوماسية والخبرة التي تأتون بها لهذه الهيئة سيساعدكم بطريقة مفيدة خلال رئاستكم. وأؤكد لكم أن حكومة جمهورية سورينام وبعثتها الدائمة على أتم الاستعداد للتعاون معكم خلال الأشهر المقبلة. كما يسرني غاية السرور أن أوجه التحية لسلفكم، رئيس الدورة الثامنة والخمسين، السيد جوليان روبرت هنت، أحد مواطني منطقة البحر الكاريبي. إن قيادة السيد هنت الممتازة والمتفانية قد جعلتنا جميعا، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى منطقة البحر الكاريبي، نحس بالفخر. كما نقدم للأمين العام كوفي عنان دعمنا المتواصل. ونعترف بأهمية ملاحظاته التي أدلى بها في بداية الجمعية العامة ونشاطره آراءه فيما يتعلق بحكم القانون، سواء داخليا أو دوليا، باعتباره مبدأ موجها نحو تعزيز الديمقراطية والحفاظ عليها والدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها وإرساء السلام.

إننا واعون جيدا بأهمية الأمم المتحدة، باعتبارها المؤسسة العليا المتعددة الأطراف، في مجال الدفع قدما بالدبلوماسية المتعددة الأطراف لصالح البشرية في عالم ما زلنا نكافح فيه من أجل السلام والأمن والازدهار. وقد أعرب المجتمع الدولي قبل بعض الوقت عن الحاجة إلى منظمة أكثر تأثيرا وفعالية وأفضل قدرة على التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها عالمنا اليوم.

وتحت القيادة الملهمة لسلفكم، سيدي الرئيس، توصلت الدورة الثامنة والخمسون للجمعية العامة إلى إعادة تنظيم جدول أعمال الجمعية العامة بهدف زيادة ترشيده وتيسير المناقشة الموحدة والمنسجمة لقضايا التنمية في الجلسات العامة واللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة. وعلينا أن نحافظ على ذلك الزخم القوي من أجل التغيير الواعي ودفعه إلى الأمام. وعلينا أن نضمن عدم التراجع عن النتائج المحققة وضمان إحراز تقدم متواصل في هذه المجالات.

ويبقى إصلاح مجلس الأمن الدولي أحد الأهداف الأساسية لجهود إعادة هيكلة المنظمة. وفي رأينا، يجب أن يكون مجلس الأمن بعد إعادة هيكلته تعبيرا عن عضوية المنظمة، بحيث يؤدي إلى تحسين مستوى شفافيتها وجعلها أكثر ديمقراطية. يجب أن يكون المجلس أكثر سعة وشمولا في أدائه، لأن قضايا الأمن تؤثر على حياة وسبل عيش كل واحد منا، بسبب طبيعتها المتعددة الأبعاد. يجب أن تضمن

عضوية مجلس الأمن بعد إعادة هيكلته، وكذلك في تشكيله الحالي، ودعمه للمبادئ الأساسية للميثاق وأن تحافظ في نفس الوقت على محور تركيزه الأساسي: الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ومن المزعج للغاية ملاحظة أنه بالرغم من التعهدات الدبلوماسية والسياسية القاطعة، ما زال السلام والهدوء في العديد من مناطق العالم يشكلان مصدر قلق وتحديا كبيرا يهدد الدعامات الديمقراطية لمجتمعنا. وقد يكون الوقت مناسبا لكي تتقدم الأمم المتحدة عملية إشراك جماعات المصلحة ذات الصلة والمجتمع المدني عموماً في مختلف البلدان داخل منطقة بعينها لتساعد على إقامة سلام دائم في تلك المنطقة.

وإننا نعرب عن قلقنا إزاء الصعوبات السياسية المستمرة في الشرق الأوسط وأفريقيا، التي ينجم عنها العنف وتشريد العديد من الأشخاص.

والأزمات السياسية في نصف الكرة الأرضية الخاص بنا – خاصة في فنزويلا وهايتي – استحوذت على اهتمام كبير وكانت هدفاً للعديد من جهود الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. ونتطلع إلى استمرار واستدامة الاستقرار السياسي في فنزويلا، الذي نأمل أن يشجع على إيجاد بيئة سوية تتصف بالتقدم.

ولا تزال الحالة السياسية في الدولة الشقيقة لنا، جمهورية هايتي، تبعث على القلق الشديد. فهايتي منذ قيامها أول جمهورية سوداء مستقلة، أصبحت رمزا للصراع والمشقة، ولكن أيضا للشجاعة والبقاء والتضامن. ويحتاج ذلك البلد وشعبه بعدما طالت معاناتهما إلى مساعدة أكبر وأكثر إيجابية وذات أجل طويل لتحسين الأحوال المعيشية لشعب هايتي.

في وقت سابق، أشرت بإيجاز إلى الطابع المتعدد الأبعاد للأمن والحاجة إلى إيلاء الاهتمام اللازم للتهديدات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي الأسابيع الأخيرة الماضية، شعرت المنطقة الكاريبية، التي هي موطن اقتصادات ضعيفة أصلا، بقوة الطبيعة في أشرس صورة لها. وبينما ابتلي ببلواها عدد من البلدان – مثل جامايكا، وجزر البهاما، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو وعدد من الجزر الأخرى – وتضرر بلد بصفة خاصة ضررا شديدا، وهو غرينادا. وأنضم إلى جميع الدول الأخرى التي دعت من قبل إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية فورا لحكومة وشعب غرينادا ولأجل طويل. وتتقدم حكومة سورينام بتعازيها الى أسر الضحايا في البلدان الكاريبية، وكذلك في الولايات المتضررة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسبب عدد من الأعاصير في أضرار كبيرة وخسائر بشرية.

إن التهديد العالمي الآخر الذي يؤثر على كل بلد ينبع من أنشطة الإرهابيين، والجماعات الإرهابية، والإرهاب الذي ترعاه الدولة. ولن ينسى العالم أبدا صور أعمال إرهابية مروعة مثل العمل الذي وقع في بيسلان هذا العام، حيث لقي مئات الأشخاص حتفهم، أغلبهم من الأطفال. وتبقى حكومة سورينام ملتزمة بمكافحة الإرهاب. وما زلنا نعتقد أنه يمكن شن حرب فعالة وناجحة على الإرهاب من خلال نهج شامل.

والفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي أنشأه الأمين العام بغية تلقي تقرير شامل عن الأمن الدولي، ناتج عن تجدد الاهتمام بشواغل الأمن الدولي. ونأمل أن يحدد الاستعراض الذي يجريه الفريق أهدافا وتدابير ترمي إلى تحقيق نتائج.

وتعتقد سورينام أن القضايا الإنمائية، مثل القضاء على الفقر والجوع وحماية البيئة، من بين الأمور البالغة الأهمية المطلوب معالجتها إذا أراد المرء الحصول على أمن دائم وشامل يشمل، ضمن أمور أخرى، جوانب إنمائية عسكرية وسياسية وبيئية واقتصادية واجتماعية.

وحتى يومنا هذا، لم تف العولمة بوعد توفير فرص التنمية الكبيرة على نطاق عالمي. وبينما يجب أن نقر بأن العولمة أتاحت فرصاً، إلا أن تلك الفرص، اقتصرت على قلة من المجتمعات. والفرص الناجمة عن التنمية في العالم اليوم ليست للأسف في متناول كل البشر. فما زال النظام العالمي الراهن يتصف بالتفاوتات الاقتصادية، وأنظمة التجارة غير المتكافئة، والتفاوتات في الدخل بين البلدان وداخلها، والظلم الاجتماعي، وتناقص الفرص لمئات الملايين من البشر. ولا يمكن للعولمة أن تكون خيارا حقيقيا للتنمية الاقتصادية إلا إذا أصبحت تشمل الجميع وأعطيناها وجها إنسانيا من خلال إيلاء اهتمام خاص للأثر السلبي الذي تخلفه على التقدم الاجتماعي.

وما زالت سورينام تعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تسترد أهميتها في مجالات التنمية العالمية، هذا إذا أردنا النجاح في جهودنا للقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكبح انتشار الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

والاجتماع المعني بموضوع الفقر الذي نظمته حكومة البرازيل تحت رعاية الأمم المتحدة يدل على وعي عام بأنه يجب النهوض بجدول الأعمال الإنمائي العالمي وأنه، لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن ينتقل من الإرادة السياسية إلى العمل ومن الالتزامات إلى التنفيذ، بما يتيح فرصة التنمية للبشرية جمعاء.

إن استعراض السنوات العشر المقبل لبرنامج عمل بربادوس سيوفر للدول الجزرية الصغيرة النامية فرصة ميمونة للترويج لمصالحها واهتماماتها ذات الأولوية في المرحلة المقبلة من تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وبينما نتوقع أن يسفر الاستعراض الشامل عن مقترحات ملموسة للنهوض بعملية التنفيذ، نتوقع أيضا أن يتم الاستعراض بروح الشراكة. ولذلك ينبغي أن يسفر الاجتماع المقبل في موريشيوس عن الدعم الذي تمس الحاجة إليه ، والالتزام الحقيقي، بالإضافة إلى الإرادة السياسية من جميع الأطراف في عملية تعزيز قضية تحقيق التقدم والفوائد الحقيقية للكثيرين ممن يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ختاما، أود أن أشدد على ضرورة أن تصبح الأمم المتحدة أكثر فعالية في التصدي للتحديات على صعيد الإرهاب والأمن. وفي الوقت ذاته، يجب أن نظل يقظين إزاء حماية وتعزيز الديمقراطية والقيم والمؤسسات الديمقراطية، وذلك حتى نهيئ بيئة سياسية واجتماعية مستقرة من أجل تحقيق التقدم والتنمية المستدامة. ونحن بحاجة أيضا إلى مواصلة معركتنا، وتكثيفها، ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة. ورغم أن العولمة أتاحت فرصا، إلا أنها أيضا مسؤوليتنا الجماعية أن نضمن ألا تسفر العولمة عن تهميش اجتماعي واقتصادي، خاصة للاقتصادات الصغرى والضعيفة.

ولتحقيق تلك الأهداف، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل عملية إعادة هيكلتها وألا تصبح المنبر العالمي الرئيسي نظرياً فحسب، بل تثبت أيضا قدراتها على أن تكون فاعلة عملياً. وفي هذا السياق، تعتبر حكومة بلادي الأمم المتحدة المؤسسة العالمية المتعددة الأطراف الأكثر ملاءمة لتحسين مستويات معيشة الجنس البشري بأسره وتحقيق السلم والأمن العالميين المستدامين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارلوس موراليس ترونكوسو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد موراليس ترونكوسو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): انه لشرف كبير لي أن أخاطب اليوم الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، بالنيابة عن حكومة ليونيل فرناندیس وشعب الجمهورية الدومينيكية، في هذا المنتدى المكرس لصون السلام وتعزيز التنمية والوئام بين الشعوب. ومرة أخرى، نحن نتكلم بشأن أكثر المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي تعقيدا وأهمية لكي نتمكن من تضافر القوى بحثا عن تسويات مجدية للمشاكل التي تؤثر علينا.

وأعرب عن أصدق تهانئي لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ونحن على ثقة بأنكم ستقودون أعمالنا على طريق تحقيق السلام والأمن لمصلحة البشرية. كما نشدد على أهمية العمل الذي أنجزه الرئيس المنتهية ولايته، السيد جوليان هنت، ممثل سانت لوسيا.

إن الجمهورية الدومينيكية قد ضربتها قوة الطبيعة التي خلفت الموت والدمار في مختلف أجزاء البلد. وكانت لأمطار ورياح الإعصار جيني عواقب وخيمة على الجزء الشرقي لبلدنا، مما أدى إلى تدمير المنازل ووسائل الاتصالات والجسور والمحاصيل والبنية التحتية السياحية، فيما كانت الجمهورية الدومينيكية تبذل جهودا متزايدة للدفع قدما باقتصادها. ونغتنم هذه الفرصة كي نعرب عن شكرنا لتضامن المجتمع الدولي في هذه الأوقات العصيبة مع الجمهورية الدومينيكية. كما أود أن أعرب عن خالص شكري للأمين العام كوفي عنان، الذي عبر عن تضامنه مع بلدنا ومع هايتي في سياق هذه الكارثة الطبيعية.

وتؤدي حقيقة العولمة بشكل منتظم إلى تعميق العلاقات بين بلداننا، مما يشكل تحديا لقدراتنا على الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة، فضلا عن قدراتنا على الحد من أثرها السلبي. وبالترافق مع العمليات المتناقضة والمعقدة للتكامل والتفكك، فإن بلداننا ما زالت تأمل أن تهيئ فوائد العولمة الظروف التي تمكن من التغلب على الفقر وتحقيق حياة طيبة.

إن حدثا مأسويا وقع في مدنية نيويورك هذه بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ غير مصير البشرية في ظرف دقائق، وجعل العالم خطيرا وغير آمن بشكل متزايد. وبددت الأعمال الإرهابية الوعد بإحلال السلام الدائم الذي بشرت به نهاية الحرب الباردة – وهي أعمال أدانتها جميع البشرية وأطلقت العنان لتصعيد منتظم لأعمال العنف التي حولت العالم إلى مكان يتصف بعدم اليقين.

ويجب ألا ندخر وسعا لتخليص البشرية من تهديد الإرهاب. ونندين الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، وأيا كان مصدرها وأيا كان المتضررون منها، ونود أن نشدد على أهمية التعاون الدولي لمكافحة تلك الآفة، التي ينبغي أن تجري محاكمتها دائما بامتثال صارم للقانون الدولي، وخاصة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

لقد أنشئت الجمهورية الدومينيكية على أساس التزام ثابت بقواعد القانون الدولي ومبادئه، وخاصة القواعد والمبادئ المتصلة بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وإدانة استخدام القوة، والامتثال بحسن نية للمعاهدات الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وهيئاتها التداولية، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان.

ونؤكد من جديد على الرأي الذي التزمت به الدول في أيار/مايو ٢٠٠٤ في مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر

قمة الاتحاد الأوروبي، كما هو منصوص عليه في الفقرة ٨ من إعلان غوادالاخارا:

”إن إنشاء نظام فعال متعدد الأطراف، يستند إلى القانون الدولي وتدعمه مؤسسات دولية قوية ومع وجود الأمم المتحدة في صميمه، أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي“.

بيد أننا، لكي نحقق تلك الأهداف، لا بد أن نوحد النظام الدولي المتعدد الأطراف بأسره ونحدثه ونصلحه، وهي عملية يجب أن تدعمها الدول من خلال احترام القرارات المتخذة والامتثال لها، دون تجاهل المشاركة الإقليمية المنصفة والحقيقية والفعالة.

وتشكل تعددية الأطراف إحدى الدعائم الأساسية للسياسة الخارجية للجمهورية الدومينيكية، حسبما يبدو في مشاركتنا وتعاوننا في جميع المنتديات الدولية. ولذلك السبب، فإننا نشارك الدول التي تطالب بإجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف تعزيزها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وجعلها أداة أكثر فعالية للدول الأعضاء. ولا بد أن يوجه ذلك الإصلاح، في المقام الأول، نحو تعزيز الجمعية العامة وهي أهم هيئة في المنظمة، ومجلس الأمن الذي يوجد فيه تمثيل جغرافي غير متساو. ونؤكد من جديد مرة أخرى على الاقتراح الذي ظل يقدم للعديد من السنوات الآن: ألا وهو أنه ينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن حتى تشمل عضوين دائمين من كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وينبغي أن تجري زيادة عدد المقاعد غير الدائمة بغية إضفاء الطابع الديمقراطي على آلية صنع القرار في منتدى السلام ذاك. وتلك الإصلاحات ضرورية لجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر حيوية وفعالية، حتى يكون أكثر نجاحا في مجابهة التهديدات والتحديات العالمية.

وأود أن أكرر الالتزام الذي تعهد به رؤساء الدول والحكومات الذين التقوا في سانتو دومنغو في آب/أغسطس واعتمدوا إعلان سانتو دومنغو لعام ٢٠٠٤، الذي اتفقنا فيه على أن:

”مكافحة الفقر أمر أساسي لتوطيد الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، من الضروري صياغة وتنفيذ سياسات عامة ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتوزيع المنصف للدخل والثروة على الصعيد الوطني“.

وكما نعلم جميعا، أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٢٠ في المائة من أغنى سكان أمريكا اللاتينية يحصلون على ٥٤ في المائة من الدخل القومي، في حين لا يحصل ٢٠ في المائة من أفقر السكان إلا على ٤ في المائة. هذه الحقيقة تعطّل إمكانية الحكم.

ونريد التشديد على أهمية اجتماع عقد في الأمم المتحدة الأسبوع المنصرم – وهو اجتماع زعماء العالم المتحالفين ضد الجوع والفقر، الذي أسفر عن التزام جاد من جانب كل ممثلينا هنا بلا استثناء بأن يكافحوا بلا هوادة وبفعالية لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

وبالنسبة إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية، فإن الكفاح ضد الفساد له أولوية. وقد أظهرنا هذا بتنفيذ آليات لمنع أعمال الفساد والمعاقبة عليها. وتلك البلية تؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصادات بلداننا. ونعلم جميعا أن الضحايا الرئيسيين للفساد هم الفقراء. وإننا بحاجة، قبل كل شيء، إلى تقوية الآليات الموجودة، وإنشاء آليات أخرى إذا اقتضى الأمر، بغية شن معركة ضارية ضد الفساد وأولئك المنتفعين منه، بغض النظر عن أصلهم أو طبقتهم الاجتماعية. ولقد اتخذنا هذا القرار لأننا نرى أن استفحال الفساد في منطقتنا عرّض للخطر إمكانية حكم جميع بلداننا. فتوخي الشفافية في

الحكم ومشاركة أعضاء المجتمع المدني بقدر أكبر ضروريان لمحاربة هذا الشر.

ونود هذا الصباح أن نشدد على أهمية وفعالية آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، وخطة عملها المعتمدة في ماناغوا. وبالمثل، فإننا نرجو ألا تستخدم بلداننا كملاذات آمنة للأشخاص المحكوم عليهم عن أعمال الفساد. وننادي أيضا بإعادة الأرباح المحققة بطرق غير مشروعة إلى البلدان التي سقطت ضحايا هذا الشر، فتلك الأرباح، مقرونة بالاتجار بالمخدرات، تخلف أثرا سلبيا على استقرار الديمقراطية وإنفاذ سيادة القانون.

وفي السنوات الأخيرة أحرزت الجمهورية الدومينيكية تقدما حقيقيا في كفاحها ضد الاتجار بالأشخاص، حيث أغلبية المتضررين بينهم من النساء والأطفال، سواء على مستوى إقليمي أو دولي. ومن خلال إنشاء شبكات وطنية ودولية ضد الاتجار بالأطفال والمراهقين الدومينيكيين، وبالتعاون من الدوائر الدبلوماسية والخدمات القنصلية الأجنبية، خطونا خطى واسعة في هذا المجال. ونغتنم هذه الفرصة للتشديد على مشاركة منظمة الهجرة الدولية ودعمها المهم في هذا النضال.

أما كفاح البلدان ضد صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، فإن بلدنا ملتزم بالمساعدة في مجالي إجراء التحقيقات واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة هذه البلية. ويجب على الدول أن تواصل بذل كل جهد ممكن لتنفيذ برنامج العمل الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

كما نود أن نعرب عن عميق قلقنا إزاء المستوى العالي لعمليات الاختطاف والجريمة في بلداننا – المستوى الذي يرتفع سنة تلو الأخرى، وبالتالي يزيد من حدة الشعور بانعدام الأمن لدى الناس من جميع الطبقات الاجتماعية والأعراق. فارتفاع الجريمة يشكل تهديدا لأمن وسلامة مواطنينا ولإمكانية الحكم الديمقراطي لكل بلداننا. وإن إنشاء آليات ردع مصممة جيدا وقائمة على عدم التسامح المطلق، واستحداث قوة شرطة كفوءة، ووجود سلطة قضائية معززة أمور ضرورية بأكملها لتخفيف هذه البلية، التي تؤثر تأثيرا كبيرا على حياة مواطنينا.

وبالنسبة إلى موضوع آخر، تحتل منطقة البحر الكاريبي ثاني أعلى مرتبة في العالم في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز). وإننا ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تكريس نفسها من جديد لبنود إعلان الالتزامات بشأن مرض الإيدز المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

ويتضمن التشريع الدومينيكي القانون ٥٥-٩٣ بشأن مرض الإيدز، الذي هو قيد الإصلاح الآن والذي يمثل أحد التشريعات القانونية القليلة الموجودة في إقليمنا بشأن ذلك المرض. ونكرر تأكيد طلبنا إلى المجتمع الدولي أن يتعاون حتى يتسنى للدول الأشد تضررا أن تحصل، عن طريق التمويل، على موارد أكثر للتصدي لعواقب ذلك المرض حتى تتمكن من توفير العناية الشاملة التي تعد ضرورية جدا، وكذلك مضادات فيروسات النسخ العكسي لمحاربة المرض. وهذا قائم على أساس حق كل مواطنينا في الحياة والتمتع بصحة جيدة.

لقد استرعى بلدي الانتباه في السنوات الأخيرة، في أغلب الاجتماعات الدولية، إلى الأزمة الخطيرة التي تواجه جمهورية هايتي الشقيقة. وقد استرعينا انتباه العالم إلى حقيقة أن الجمهورية الدومينيكية لم تتمكن ولا تتمكن من تحمل

عبء هذه الأزمة وعواقبها على كتفيها بمفردها. ففي أكثر من مناسبة طلبنا إلى المجتمع الدولي أن يكون متضامنا. ونفعل ذلك بقصد بدء عملية بعيدة الأثر يمكنها أن تساعد في إيجاد حل لهذه المشكلة. واليوم نرى أن التغلب على هذه الأزمة أصبح تحديا كبيرا للأمم المتحدة، ولذلك نحن ندعم العملية التي بدأتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونعتبر أن المهم جدا أن يرى شعب هايتي هذه البعثة المسالمة بوصفها مشاركة من المجتمع الدولي في تحقيق استقرار أمته، وألا ينظر إليها بوصفها قوة احتلال.

إن إعصار جين سبب آلاف الموتى والكثير من الخراب في منطقة غونايف في هايتي، مما أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية والإنسانية في ذلك البلد. والآن أكثر من أي وقت مضى، نهيب بالمجتمع الدولي وهيئات التمويل الدولية توفير الموارد المالية الضرورية التي يمكنها أن تضع تلك الأمة على درب الاستقرار والتقدم.

وكثير من مناطق العالم لم تحقق بعد السلام الذي تنشده. ورغم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، لا تزال أرواح الأبرياء تزهق في صراع يمثل منذ عقود السمة المميزة لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

والجمهورية الدومينيكية تستعين بهذا المحفل لتؤكد من جديد دعمها غير المحدود لعملية السلام التي بدأت بين إسرائيل وفلسطين خلال مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، ولاتفاقات أوسلو، وللتوصيات التي قدمها عضو مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة جورج ميتشيل في تقريره الأخير، ولخارطة الطريق التي قدمها الرئيس جورج بوش وأيدتها روسيا والاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، تؤكد الجمهورية الدومينيكية مجددا موقفها، الذي أعربت عنه في مختلف المحافل، بشأن ضرورة إجراء حوار بناء بين الدول الكائنة على جانبي مضيق تايوان من أجل كفالة السلام والأمن في تلك المنطقة.

واختتم بالإعراب عن الأمل في أن تمكن هذه المناسبة الحكومات الممثلة في هذه الجلسة من التأمل جديا في مصيرنا، في مصير جميع الرجال والنساء الذين يعيشون على ظهر البسيطة، وأن تتمكن الأمم المتحدة أيضا، بالتعاون من جانب الدول، من إيجاد التوازن الضروري لصالح السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد لامويل ستانيسلاوس، رئيس وفد غرينادا.

السيد ستانيسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): ينضم وفدي إلى عبارات الثناء والتهنئة الكثيرة التي وجهت إليكم يا سيد بنغ بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. إضافة إلى ذلك، نعرب عن تقديرنا لسلفكم، السيد جوليان هنت، الذي كانت رئاسته للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين نشطة ودينامية وبناءة، وذلك نظرا لتحلّيه بحكمة سليمان، وصبر أيوب، ورؤية دانيال.

إن بيان غرينادا صادر من أعماق القلب الإنساني. وقد طلب إليّ أن أتكلم بالنيابة عنهما رئيس وزراء غرينادا، الرايت أونرابل كيث ميتشل، ووزير الخارجية والتجارة الدولية، الأونرابل إلفين نيمرود، الذي يمكن تفهم تغيبه القهري.

وأرجو أن تتفهم الجمعية السبب في أن بيان غرينادا سيركز إلى حد كبير في هذه المناقشة العامة على الكارثة الطبيعية التي حلت بدولة غرينادا وكاريباكو ومارتينيك الصغرى. وبادئ ذي بدء، تعرب غرينادا عن التقدير والامتنان لتدفق المواساة والمساعدات من البلدان الكثيرة التي

سبقت إلى اعتلاء المنصة، وخاصة من قادة منطقة البحر الكاريبي الذين شاهدوا ووصفوا للجمعية في تفصيل مخيف يمزق الأفئدة الدمار الذي أصاب دولة الجزر الثلاث غرينادا وكاریاکو ومارتينيك الصغرى من جراء الإعصار إيفان ''الرهيب''.

ومن ثم لا حاجة بي إلى الإطناب في الكلام، فيما عدا القول بأن أصابع القدر الغادرة بدت وكأنها تتآمر مع الطبيعة التي تكون بالغة الرحمة أحيانا ولكنها في أحيان أخرى تكون مدمرة بنفس الدرجة. وهذه المرة، صبّت جام غضبها على دولة جزرية صغيرة نامية ضعيفة، محولة إياها إلى ركام. وبعد أن هدأت ثورة الإعصار إيفان، كان هناك دمار كامل للهياكل الأساسية، وبدا الأمر كأن ظلمة الجحيم قد حلت على الأرض. بيد أن مرونة شعبنا والتضامن الذي أخذ في الظهور يمنحاننا الأمل في أن تنهض غرينادا بمساعدة المجتمع الدولي، كالعنقاء الأسطورية، من الرماد الذي خلفه الإعصار.

ومن يمكن أن يمد لنا يد العون في تجميع شتات بلد تمزق اقتصاده، ودفع به الاهيار الحاد إلى قاع الهاوية؟ إن تقييم الدمار يدل على أن إعادة بناء دولة غرينادا وكاریاکو ومارتينيك الصغرى سوف تتكلف بليونين من الدولارات. وتلك مهمة هرقلية تتجاوز طاقاتنا بكثير. ولذا فإننا نوجه النداء إلى المجتمع الدولي بأن ''هيا إلى مقدونيا وساعدونا''. ونهيب بالأمم المتحدة ووكالاتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وفرادى البلدان، وفرادى الممثلين الدائمين، والمنظمات غير الحكومية، والأصدقاء أن يساعدوا غرينادا على أن تساعد نفسها.

وفي هذا الصدد، يشير وفدي إلى كلمات رجل الدين والشاعر الانكليزي من القرن السابع عشر جون دون: ''ليس الإنسان جزيرة، مستقلة بذاتها؛ بل كل إنسان هو جزء من القارة، جزء من الكل''. وهكذا فإن ما يحدث لأي منا يؤثر فينا جميعا. ويبرهن على ذلك بشكل كبير اليوم الترابط والتكافل بين المجتمعات، الذي تساعد عليه ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعليه فإننا نتكلم اليوم عن عالم يشترك فيه الجميع بدلا من عالم منقسم. وينبغي لذلك أن يكون العطاء والاكتراث والمشاركة واقعا وليس مجرد فكرة.

وإعفاء غرينادا من ديونها وإلغاء التزاماتها حيال المنظمات والمؤسسات الدولية سيتيح لها فسحة لالتقاط أنفاسها. وسوف يقدم طلب رسمي بالمساعدة في هذا الصدد من خلال القنوات الرسمية وستعفي هذه المساعدة غرينادا من التزاماتها الكثيرة.

وعلى الرغم من المشاكل الرهيبة التي ينوء بها بلدي، فإننا لا نملك ألا نتطرق على الحالة العالمية، التي ما برح مركز الجاذبية الجغرافية السياسية فيها يتأرجح بين الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والعراق وأفغانستان. ويزيد الحالة تأججا في مراكز الصراع المذكورة جريمة الإرهاب البشعة الشنعاء، التي تتخذ طريقها بسرعة لتصبح أسلوبا في الحياة. وفي هذا الصدد، يشير وفدي إلى قانون قديم هو: الأحقاد لا توقفها الأحقاد قط، فهي لا تتوقف إلا بالحب وحده.

وتذكرون أني أخبرت زملائي، من هذه المنصة، أنني سأستقيل من منصبي في نهاية هذا الشهر، بعد أن بلغت من العمر ٨٤ عاما وخدمت بلدي في هذه الهيئة المبجّلة زهاء ١٣ عاما. واليوم، أريد أن أتراجع عما جاء بتلك الملاحظة الدبلوماسية عن خروجي السابق لأوانه وأن أبلغ الجمعية بأن حكومتي قد طلبت إليّ الاستمرار. لذا، فإني إذ أشعر

بالانتعاش جسما وعقلا، وبأني واثق في إيمان، مبتهج في أمل، سأواصل انتظار المساعدة السخية من زملائي.

أما فيما يتعلق بسنّي، فأود أن أقتبس ما قاله السير فرانسيس بيكون، الذي كتب منذ عدة قرون إن كبر السن يبدو أفضل في أربعة أشياء: الخشب القديم للإشعال، والنبيذ القديم للشرب، والأصدقاء القدامى للثقة بهم، والكتاب الكبار للقراءة. فيأيها الزملاء، إني أعتز بصداقتكم وأطلب منكم الدعم لبلدي.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بهذه الأبيات من الشعر الوطني:

أمد يدي إلى العالم كله،

و قلبي أهبه لأرض الوطن؛

أنشد خيرها، ومجدها.

أكرّم أسماء كل الأمم،

وأحترم ثروتها وشهرتها؛

ولكني أحب الأرض التي ولدتني!

فأحبوا الأرض التي ولدتني!

واسمحوا لي، رجاء، أن أضيف إلى ما يلي. أود أن أعلن أنه غدا يوم الجمعة، في الساعة ١٠/٣٠، يعقد اجتماع في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث سيوجه مكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نداء عاجلا لتقديم المساعدات إلى غرينادا وهايتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ستوارت ليزلي، رئيس وفد بليز.

السيد ليزلي (بليز) (تكلم بالانكليزية): يتقدم وفد بلادي إليكم، سيدي، بالتهنئة، على توليكم الرئاسة. ونحن لدينا ملء الثقة بأن أعمال الدورة التاسعة والخمسين ستتكلل بالنجاح تحت قيادتكم. ونود كذلك أن نعترف بالعمل الممتاز لسلفكم، الوزير جوليان هنت، ممثل سانت لوسيا، الذي أدت جهوده إلى بلوغ مستوى جديد من النشاط في الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، نسجل اعترافنا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام.

إن أحداث الشهور الماضية تدفعنا إلى التفكير مليا بأهمية منظمتنا في الكفاح الذي لا نهاية له من أجل كفالة مستقبل للعالم يتصف بالسلام والكرامة. ولقد تأسست الأمم المتحدة لكي تنهض بالقيم التي توحد البشرية – ألا وهي قيم الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الشعوب والطبيعة – ولكي تسمو بها فوق اختلافات ثقافات العالم. وهكذا، تأتي هذه الأمم المتحدة، الكبيرة منها والصغيرة، لكي تجد، كما قال الأمين العام، حلولا مشتركة للمشاكل المشتركة. وهكذا، يجب علينا نحن الدول الأعضاء أن نضمن فعالية الأمم المتحدة من أجل تحقيق غاياتنا.

ونحن في بليز نتفهم ذلك ونبقى شريكا حقيقيا في عملية النهوض بمبادئ السلام، وحق تقرير المصير، والعدل الاجتماعي، واحترام الكرامة الإنسانية، وسيادة القانون، والحق في التنمية، وحماية بيئتنا.

وإننا ندافع عن هذه المبادئ ليس بسبب الصكوك الدولية التي وقّعناها فحسب، بل لأنها تمثل أفضل السبل لإنهاء الفقر، والأمية، والكراهية، والجهل، ولمنع انتشار الإرهاب، ولوضع حد لعدم المساواة، والاضطهاد والظلم.

وبالنسبة إلى الأغلبية الساحقة في الأمم المتحدة، فإن الحل للعديد من مشاكل العالم يكمن في حق كل دولة في تحقيق تنمية مستدامة تعود عليها بالفائدة. وتحقيق مثل هذا الهدف ليس سهلا، ولكنه ليس مستحيلا أيضا.

إن التحديات التي تعترض طريق التنمية كثيرة، وهي تحديات تجعلنا في موقف ضعيف. وبوصفنا دولا صغيرة، نحن

نناشد المجتمع الدولي أن يأخذ في الحسبان حالة ضعفنا، لكي تنسجم السياسات والتدابير المتصلة بالتنمية مع احتياجاتنا الاجتماعية.

إن بلدي، بوصفه عضوا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، يشدد على أهمية تلبية الاحتياجات الاجتماعية لمثل هذه البلدان من خلال تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيعقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ اجتماع دولي من أجل إجراء استعراض شامل للسنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس. وسيتيح هذا الاستعراض فرصة للمجتمع الدولي، وخاصة للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، لتجديد التزامهم ببرنامج عمل بربادوس.

إن تغير المناخ مسألة ذات أهمية خاصة لنا جميعا، ويجب ألا نحجم عن اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لهذه المشكلة؛ وأولئك الذين يسعون إلى تعطيل الحلول الفعالة يخلقون حالات من انعدام الأمن ستكون أخطر بكثير من التهديدات الراهنة التي يشكلها الإرهاب.

وفي ذلك السياق، نذكر الدول الأعضاء بالمقترحات الذي قدمت إلى الجمعية العامة للمرة الأولى في عام ١٩٩٩ حول إعلان البحر الكاريبي ''منطقة خاصة'' في إطار التنمية المستدامة. إن سلسلة الأعاصير الأخيرة التي دمرت منطقتنا – وخاصة غرينادا وهايتي – والتي تتطلب جهودا كبيرة من المجتمع الدولي للتخفيف من خسائرنا، تؤكد رأينا بأن البحر الكاريبي منطقة هشة بقدر ما هي ضعيفة، ولكنها هشة بقدر ما هي قيّمة بالنسبة لرفاهنا الاجتماعي والاقتصادي، وفي الحقيقة لمجرد قدرتنا على البقاء.

إننا ندعو الجمعية العامة إلى تأييدنا في جهودنا العادلة لإعلان البحر الكاريبي ''منطقة خاصة'' أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

وبالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، يجب أن يكون الإنسان، بالدرجة الأولى، محور سياسات التنمية. إن السياسات المترابطة، والشراكات المستدامة، والدعم المستدام والملكية هي عوامل أساسية في التنمية. وقد ظهر هذا الأمر واضحا بشكل لا مثيل له في هايتي. وكما قال الأمين العام،

''كان هناك تقصير من المجتمع الدولي في إقامة... شراكة قابلة للاستدامة مع مجتمع هايتي على جميع المستويات. ولم يشرك شعب هايتي إشراكا كافيا في وضع السياسات التي يمكن بها أن يمضي البلد قدما... . ولم تحقق المعونة المالية الثمار المرجوة منها إلى الحد المتوقع لأنها كانت سيئة التوجيه أحيانا...'' (S/2004/300، الفقرة ٦).

وفي ضوء الدرس الذي تعلمناه الآن، أمامنا فرصة سانحة لترك أثر إيجابي على مسيرة التنمية لشعب هايتي.

وفي هايتي أيضا، نشاهد المثال الواضح على الصلة التي لا تنفصم بين التنمية والأمن. فهناك، تتطلب التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن نهجا متكاملا. ويأمل بلدي أن يحتضن فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير هذا النهج في استنتاجاته وتوصياته.

وبينما ندين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره ونشارك في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب، نحن متنبهون إزاء أن عملياتنا لصون السلم والأمن يجب أن تكون متسقة مع القانون الدولي وحريات جميع الشعوب بدون تمييز، وأولها حق تقرير المصير.

ولهذا السبب سنبقى مؤيدين أقوياء لحق الشعب الفلسطيني في دولة آمنة وقابلة للحياة. ولهذا السبب نفسه أيضا نؤيد شعب تايوان في أن يكون ممثلا لدى الأمم المتحدة.

ولكن أية أمم متحدة هذه؟ في العام الماضي قصر وزير خارجيتنا بيانه على توجيه نداء عاجل إلى الأمم المتحدة بأن تتذكر وتضع موضع التنفيذ المبادئ التي تأسست عليها، وأهمها مبدأ تعددية الأطراف، وهو الإيمان الأساسي الذي قاد إلى تأسيسها: أي أن الدول، على أساس من المساواة السيادية، تقوم بالعمل المشترك لاتخاذ قرارات تضمن عالم سلم ورخاء للجميع.

ولكن من المحزن أن الأحداث منذ ذلك الوقت زادت من حدة المشكلة لأن دولا قوية ضربت بالقانون عرض الحائط متجاهلة تماما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي بالتأكيد. وإذا لم نعمل معا لعكس هذا المسار المنذر بالشر، فإننا سائرون، بل منحدرون نحو الهلاك.

أجل، إننا نؤيد طلبات الهند، واليابان، والبرازيل، وألمانيا بمقاعد دائمة في مجلس الأمن، إذا كان لا بد من وجود مقاعد دائمة. ونضيف إليها أيضا الحق المشروع للدول الأفريقية والعربية بأن تكون ممثلة أيضا. ولكن الإصلاح يجب أن يكون أعمق من ذلك. فلماذا يكون لأي دولة حق النقض؟ ولماذا يترك الملايين من بؤساء الأرض بدون صوت فعال وبلا حول ولا قوة لتحويل العالم إلى عالم أكثر عدلا؟ ولماذا نحن الذين تصرفنا بمنتهى الفعالية لإنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، نتسامح مع فصل عنصري ليس أقل خزيا تمارسه دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين على أرضهم، وتقتلهم وتضطهدهم بدون رحمة ومع الإفلات من العقاب؟

لقد أعلن عام ٢٠٠٤ السنة الدولية لإحياء ذكرى الرق وإلغائه. ولقد قامت العبودية على أساس عنصرية مستفحلة، فهيا بنا نكرم هذا الكفاح من خلال تنفيذ البيان الختامي للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي انعقد في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠١.

وبالمثل، نستمر في تأييدنا لجهود الأمم المتحدة في التعريف بمشاكل سكان العالم الأصليين أثناء العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم. وحيث أن العقد سيصل إلى نهايته في آخر هذا العام، فإننا ندعو إلى عقد ثان لمواصلة العمل الذي أنجز خلال العقد الأول، ولإنجاز واستكمال العمل الذي لم ينجز بعد.

وفي مجتمعنا المكون من دول صغيرة، نواجه أخطر التهديدات لأمن شعوبنا بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي أودت بحياة العديد من أفراد شعبنا. وتأتي هذه الأسلحة من بلدان يجب أن تطالب بالوفاء بمسؤولياتها في التعاون معنا للقضاء على تدفق هذه الأسلحة القاتلة وأن تدخل في اتفاقات ملزمة قانونا للتسجيل والرصد الفعالين لعمليات نقل هذه الأسلحة التي تؤدي إلى دمار واسع النطاق. ويجب أن تدرج في جدول أعمالنا وبسرعة اتفاقية دولية لتحقيقها.

وهناك قضية رئيسية أخرى لمنطقتنا ألا وهي المحاولات المتواصلة لعزل كوبا البلد الكاريبي الشقيق وتشديد الحصار الاقتصادي الذي أدين مراراً وتكراراً من قبل الأغلبية العظمى في هذه الجمعية.

إن الجماعة الكاريبية بأسرها متحدة في تصميمها على إدخال كوبا في شراكة بناءة ومفيدة لجميع الأطراف تؤدي إلى مكاسب ملموسة لشعوبنا جمعاء. وأظهرت حكومة كوبا من خلال أعمالها تصميمها على مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله وفي جميع الأماكن. وبالنسبة لنا في منطقة البحر الكاريبي ستنتهك دعوة إلى ”تغيير النظام“ مفروضة من الخارج كل المبادئ التي تدافع عنها منظمة الأمم المتحدة.

ولدى بليز قضيتها الخاصة التي تود أن تروج لها. إن الأمم المتحدة على دراية تامة بادعاءات غواتيمالا الإقليمية القديمة والتي لا تستند إلى أي أساس، وقد دعت المنظمة بوضوح وبإجماع إلى احترام سيادة بليز وسلامتها الإقليمية. وقد سعينا إلى التفاوض للتوصل إلى حل عادل لهذا الادعاء لعدة عقود، وفي السنوات الأربع الأخيرة اشتركنا في عملية تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية، ترمي إلى إنهاء هذا الادعاء المناقض للتاريخ. وقد عقدت اتفاقات وخرقت، في سياق إعلان غواتيمالا عن رغبتها في إيجاد حل سلمي للخلاف. ولكن لا يوجد أي أمل في حل حتى الآن. والاحتمال الأسوأ هو أن يتواصل هذا الادعاء دون حل، وبذلك يؤثر على أمن وتنمية شعبنا.

ونرحب بملاحظات الرئيس بيرغر رئيس غواتيمالا أمام هذه الجمعية في ٢٢ أيلول/سبتمبر حينما دعا إلى تسوية نهائية لهذا الخلاف، بتعاون بين البلدين من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعبين. ونحن بالتأكيد نؤيد هذا النهج وسوف نؤدي عملنا، مثلما فعلنا دائما، من أجل تحقيق تلك الأهداف النبيلة. ولكن التعاون لن يكون بديلا لتسوية هذا التهديد القديم لأمن ورخاء شعبنا. ولذلك، فإننا سنواصل العمل داخل منظمة الدول الأمريكية للقيام بعملية متفق عليها لإنهاء هذا الأمر، ومما لا شك فيه أنها ستؤدي إلى مكاسب لشعبي بليز وغواتيمالا وستسهم في السلام والأمن في المنطقة. وفي أثناء البحث عن وسيلة لإنهاء هذا الخلاف القديم، علقنا آمالا كبيرة على دور مجموعة الأصدقاء التي اتفق عليها الطرفان من أجل تحقيق هذا الهدف، ونتطلع إلى مزيد من الإسهامات والدعم منها لهذه العملية.

إن التحديات التي نواجهها في عالم اليوم ليست كلها فريدة من نوعها بالنسبة لجيلنا. وبعضها نتيجة لرفضنا التعلم من أخطاء الماضي؛ وهناك تحديدات أخرى قد صنعناها بأنفسنا. ومع ذلك فإذا نظرنا إلى القيم التي توحدنا ونحن عازمين في رغبتنا في تحقيق الخير فإننا سنجد أن العمل معاً يقربنا من بعض ويقربنا إلى عالم أكثر عدالة وسلماً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون داوث رئيس وفد استراليا.

السيد داوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين واسمحوا لي أن أعبر لكم عن مدى فخري أن أكون واحداً من نوابكم.

وأود أن أعبر أيضا عن مدى سرور أستراليا للترحيب بالعراق مرة أخرى في الجمعية العامة.

إننا نحن، أمم العالم، نجتمع هنا في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، ونواجه تحديات للأمن والرخاء الدوليين تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التحديات التي كانت موجودة حين تكونت الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن أهداف الأمم المتحدة كما هي ورادة في ديباجة الميثاق تظل على نفس القدر من الأهمية والحيوية اليوم مثلما كانت عليه عند إنشاء الأمم المتحدة ألا وهي

> ”أن ننقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ... وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح...“.

واليوم يلقي خطر الإرهاب والأخطار الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل بظلالها على العالم بأسره، وهي لا تهدد الأمن فحسب، ولكن أيضا مكاسب التنمية والرخاء المستقبلي لجميع الأمم.

إن هذه هي البيئة الدولية الجديدة، هذا الواقع الجديد، الذي يجب أن نتكيف معه جميعا. والأمم المتحدة ليست استثناءاً. فالأمم المتحدة مؤسسة حيوية تؤدي عملاً إنسانياً عظيماً، ولكن يجب أن تعزز قدرتها على التعامل الفعال مع المشاكل التي نواجهها الآن وإلا فإنها تخاطر بفقدان أهميتها.

وقد أقر الأمين العام نفسه بهذا في العام الماضي حينما قال إننا وصلنا إلى مفترق للطرق، وتلك لحظة لا تقل في أهميتها الحاسمة عما كان عليه الأمر في عام ١٩٤٥ حينما تأسست الأمم المتحدة. وأعلن مرة أخرى في هذا العام أنه ما لم يتمكن زعماء العالم من الاتفاق على طريق للمضي إلى الأمام، فسيتخذ التاريخ قراراته. والقضية التي يثيرها لنا جميعا هي ما إذا كان في إمكاننا نحن أعضاء الأمم المتحدة أن نرقى إلى مستوى مواجهة التحدي وأن نتخذ الخطوات الضرورية لكي تحقق المنظمة أهدافها في عالم اليوم.

في العام الماضي، أيدت أستراليا بقوة إنشاء الأمين العام لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، ونحن مستعدون لأن نسهم في نتائجه البعيدة الأثر وأود أن أعود إلى عمل الفريق فيما بعد في هذا الخطاب.

وهناك دول قليلة في هذه القاعة لم يمسها الإرهاب. وتوضح الهجمات الجبانة في بيسلان وضد السفارة الأسترالية في جاكرتا أن الإرهاب لن يختفي بسهولة. وردا على ذلك فإننا في المجتمع الدولي لا يمكننا أن نسمح للتهديدات الإرهابية بالانتشار. والمطلوب منا التفكير بأسلوب جديد، واتخاذ إجراءات عملية والتعاون فيما بين الحكومات. ومن البديهي أن للأمم المتحدة دورا أساسيا تؤديه. ولكن يتعين أيضا على الحكومات والمنظمات الإقليمية أن تضمن أن مواردها وبنيتها التحتية يمكن أن تستجيب للبيئة الحالية.

وهذه مسؤولية أخذتها أستراليا بجدية تامة. وفيما يتعلق بالإرهاب، نحن أيدنا تماما عمل الأمم المتحدة لضمان إدراج الجماعة الإسلامية بوصفها منظمة إرهابية بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلق بنظام الجزاءات وتعزيز الامتثال بنظام الأمم المتحدة لتجميد أصول الإرهابيين.

وقد خصصنا طاقة وموارد لبناء التعاون على مكافحة الإرهاب في منطقتنا متبعين نهجاً ثنائياً ومن خلال منظمات من قبيل منظمة التعاون الاقتصادي بين آسيا والمحيط الهادئ والمنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرقي آسيا. ونحن أيضا ملتزمون ببناء التفاهم بوصفه جزءاً من النهج الشامل. ويتضح ذلك في الرسالة التي نقلناها إلى شركائنا الإقليميين وإلى الأستراليين – ألا وهي، أن الجهود الرامية إلى وقف أقلية من المسلمين الإرهابيين ليست حرباً ضد الإسلام؛ وأن المسلمين ضحايا الهجمات الإرهابية بنفس القدر ويجب عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم؛ وأننا يجب أن نعمل معاً لأجل القضاء على الإرهاب معاً.

لقد حقق تعاوننا مع الشركاء الإقليميين نتائج، ولكن مثلما يوضح التفجير الأخير في جاكرتا، فإن الإرهاب في منطقتنا لم يُهزم بعد. وبينما كانت سفارة أستراليا في جاكرتا هدف الهجوم الأخير، فإنه كان بنفس القدر هجوما على إندونيسيا مثلما كان هجوما على أستراليا، ويحزننا على نحو خاص فقدان أرواح الإندونيسيين الأبرياء. وإندونيسيا وأستراليا مصممتان على القبض على مقترفي هذه الجريمة وعلى أن تأخذ العدالة مجراها، لأن الروابط بيننا لا يمكن أن يفصمها الإرهابيون، بل لن يزيدوها إلا قوة.

إن التزام أستراليا بجعل منطقتنا مستقرة وآمنة ينعكس على نحو خاص في جهودنا في منطقة المحيط الهادئ. ومنذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بدأنا ندرك تماما الأخطار

التي يمكن للدول الضعيفة والمنهارة أن تشكلها على الأمن. وبالطبع ليست جميع الدول ملاذا للإرهابيين، ولكن حيثما يوجد عدم الاستقرار والضعف، توجد أيضا فرص الجريمة وإمكانية حدوث معاناة إنسانية.

وحينما خاطب وزير خارجيتنا – ألكسندر داونر هذا المنتدى في العام الماضي، ذكر أن أستراليا كانت تضع نُهجاً إقليمية لمواجهة أخطار فشل انهيار الدول وأن شركاءنا في منتدى جزر المحيط الهادئ كانوا يستعيدون الأمل لشعب جزر سليمان. ففي مجرد سنة واحدة، حققت بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان تقدما رائعا في إعادة الاستقرار والقانون وتعزيز التمويل الحكومي، وهي تتجه حاليا نحو إصلاح الحكم على المدى البعيد.

كما تعمل أستراليا مع دول أخرى في منطقتنا، وخاصة بابوا غينيا الجديدة وناورو، لمعالجة قضايا الإدارة الاقتصادية والحكم الرشيد. ويتم تعزيز التعاون الإقليمي من خلال خطة المحيط الهادئ، وهي مبادرة صادرة عن الاجتماع الأخير لمنتدى جزر المحيط الهادئ في آبيا، تسعى إلى تعزيز التعاون في مجالات الحكم الرشيد. ولقد سرني أن أرى بيننا اليوم الأمين العام لمنتدى جزر المحيط الهادئ، وأرحب به في هذه القاعة.

سنشجع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير على أن يصوغ مقترحات عملية من أجل عمل جماعي فعال لمواجهة مسألة الدول المفككة والآيلة إلى التفكك، بما في ذلك وضع أحكام أكثر وضوحا من أجل العمل من خلال ترتيبات إقليمية ومتعددة الأطراف، كما ينص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

يمر العراق اليوم بفترة حاسمة من تطوره السياسي. فثمة أقلية صغيرة مصممة على التخريب والقتل تريد أن تحرم الشعب العراقي من فرصة التعبير عن إرادته السياسية من خلال الانتخابات. كما تهاجم هذه الأقلية من يعملون على بناء الاقتصاد العراقي وعلى تحسين عيش العراقيين. وسيصبح العراقيون على نحو متزايد مسؤولين عن القيام بهذا العمل، لكن النجاح سيتوقف على الدعم الحازم من المجتمع الدولي.

لا يمكننا أن نسمح للإرهابيين بأن يعطلوا العملية الديمقراطية في العراق. فلقد شدد رئيس الوزراء علاوي على تصميم حكومته على إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأبلغ الممثل الخاص للأمين العام في العراق مجلس الأمن بأن الإبقاء على برنامج الانتخابات يأتي في صدارة أولوياته. وبالرغم من أنه لا يمكن إنكار صعوبة الظروف الأمنية في العراق، يتحتم على الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها وفق قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وأن تعمل مع العراقيين على إتمام ترتيبات الانتخابات في الوقت المحدد.

ويجب أن يكون حجم وجود الأمم المتحدة متناسبا مع أهمية مهمتها وطابعها المُلح. وأستراليا، من جهتها، ما زالت ملتزمة بمساعدة العراق على تغيير ذاته. ولهذه الغاية، سلمنا ما يزيد على ١٢٥ مليون دولار، تم تسديد أغلبها عبر وكالات الأمم المتحدة.

إن الوضع في دارفور كارثة إنسانية. وأستراليا ملتزمة بدعم الجهود الدولية العاجلة لوضع حد لتلك الأزمة الرهيبة. ولقد سلمنا بالفعل ٢٠ مليون دولار من المساعدات العاجلة لأهل دارفور. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، ونشيد بالاتحاد الأفريقي لقبوله إرسال بعثة إلى دارفور. وأريد أن أكون واضحا جدا: نحن على أتم الاستعداد لتقديم المساعدة إلى هذه البعثة. إن الوضع في دارفور يبرز حاجة المجتمع الدولي إلى تطوير إطار أفضل لمجابهة الأزمات الإنسانية، ونأمل أن يأتي الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بتوصيات واضحة وعملية بخصوص التدخل الإنساني.

ويشكل انتشار أسلحة الدمار مصدر قلق عاجل آخر. فما لم نتحرك بحزم وبشكل موحد، فإنه يمكن للمجموعات الإرهابية أن تحوز يوما ما أسلحة الدمار الشامل وما يتبع ذلك من نتائج كارثية. إن قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل، باعتبارها تهديدا للأمن الدولي، تدخل بالتحديد ضمن ولاية مجلس الأمن الدولي. ونرحب باتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كإثبات لاستعداد المجلس لمعالجة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل. ونأمل أن يتخذ المجلس مع اتخاذ هذا القرار موقفا أكثر حزما وفعالية من قضايا أسلحة الدمار الشامل.

وكجزء من التزامنا بمكافحة خطر الإرهاب النووي، ستستضيف أستراليا مؤتمرا وزاريا لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الضمانات النووية والأمن النووي. وإضافة إلى ذلك، سنقدم في اللجنة الأولى هذه السنة، إلى جانب تركيا والأرجنتين، مشروع قرار يتعلق بمنع من النقل غير المشروع، والوصول غير المرخص لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة واستعمالها. ونأمل في اعتماد مشروع القرار هذا بالإجماع، وهو ما يشجع الدول على اتخاذ خطوات ملموسة لمنع أنظمة الدفاع الجوي المحمولة من الوقوع بين أيدي مستعملين غير تابعين لدولة.

واسمحوا لي أن أعود إلى موضوع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. فقد أشرت إليه عدة مرات في هذا الخطاب. ترحب أستراليا بالاتجاه الذي تسلكه مناقشات الفريق – حسب فهمنا لها – فيما يتعلق بالإصلاح سواء منه القانوني أو المؤسسي. لقد ساهمنا بشكل نشط في عمل الفريق ونشجعه، فيما تبقى من مداولاته، على رفع توصيات طموحة تتعلق ببرنامج العمل الكامل، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، والتصدي لتهديدات أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والتدخل الإنساني، والعمل الجماعي الفعال.

ونذكر هنا، فيما يتعلق بالإصلاح الهيكلي، أن أستراليا دافعت عن توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن لجعلها أكثر توافقا مع الحقائق الجغرافية، وذلك بإضافة اليابان والهند والبرازيل وبلد أفريقي وإندونيسيا. وأيا كان الشكل النهائي لتقرير الفريق، فإن ثمة شيئا واضحا: سيكون الالتزام السياسي الرفيع المستوى أساسيا لجعل توصيات جريئة للإصلاح تؤتي ثمارها. ونشجع كل الدول الأعضاء على إعطاء الأمين العام دعمها الكامل في أخذ توصيات الفريق بعين الاعتبار.

وسيكون مؤتمر قمة الأمم المتحدة لرؤساء الدول أو الحكومات فرصة لفعل ذلك. يشكل مؤتمر القمة محفلا رائعا ليس لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، وإنما كذلك لدعم إصلاح الأمم المتحدة وجعلها مجهزة بشكل أفضل للتصدي للتحديات التي تواجهها.

لقد دأبت أستراليا على الدفاع عن الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة. ففي سنة ٢٠٠٠ حذر رئيس الوزراء في هذا المحفل من أنه،

> ”بدون التغير والتكيف، ستذبل المنظمة وتتحول عنها أمم العالم لصالح مؤسسات وآليات تناسب احتياجاتها بدرجة أكبر“ (A/55/PV.20، الصفحة ٣٣).

وبطبيعة الحال، كان هذا التحذير قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أي قبل عمل التحالف في أفغانستان وفي العراق وقبل التفجيرات الإرهابية في بالي وجاكرتا ومدريد واسطنبول والعديد من الأماكن الأخرى. وإذا كانت الحاجة إلى الإصلاح ملحة حينئذ، فإنها حاسمة الآن. ويشكل الفريق الرفيع المستوى أفضل ما يكون لإعادة تحديد وضع منظومة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات المعاصرة. إنها فرصة لا يمكننا أن نضيعها إذا كان للأمم

المتحدة – منظمتنا – أن تحتفظ بدور هام في صون السلام والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

خلال الأسبوعين الماضيين، أعرب قادة بلداننا عن وجهات نظرهم بشأن القضايا الكبرى التي تثير قلق عالمنا. وبينما أقدم الآن استنتاجاتنا الأولية، فإن العديد من هؤلاء المتكلمين قد عادوا إلى بلدانهم. لكن بياناتهم وسياساتهم سيستمر صداها يتردد هنا. لقد تأثرتُ على وجه الخصوص بقوة الأفكار التي تم التعبير عنها ولا أشك في أنها ستواصل إلهام وتوجيه مداولاتنا. وأقدر خاصة إبداء تضامن في التصدي بشكل جماعي للتهديدات والتحديات التي تواجه البشرية.

لقد أتيحت لي، على هامش مناقشتنا، فرصة الحديث إلى عدد كبير من الممثلين رفيعي المستوى وقادة الدول الأعضاء. وجددت تلك المحادثات تأكيد رغبة قادتنا في تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة وإخلاصهم لتعددية الأطراف التي تشكل أساس الغايات والأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها.

ومن الواضح أننا سنحتاج إلى بذل مزيد من الجهد كيما تنطلق أعمالنا من روح الميثاق حتى تستمد منه القوة والشرعية. وفي هذا الصدد، فإن دعوة الأمين العام إلى تعزيز سيادة القانون وتقوية دور الأمم المتحدة – بنص كلمات إعلان الألفية، التي تبقى ”الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها“ (A/59/PV.3، الصفحة ٣) ينبغي أن يكون مصدرا آخر للإلهام طوال هذه الدورة.

ومن بين ١٩١ دولة عضوا في الأمم المتحدة، أدلت ١٩٠ دولة ومراقبان ببيانات أثناء المناقشة العامة. ومن بين الدول الأعضاء، مثّل ٨١ من رؤساء الدول أو الحكومات بلدانهم.

ومن مجموع ١٩٠ بيانا أدلت بها الدول الأعضاء، تعرض ١٢١ منها إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة، مع التأكيد على التقدم المحرز وعلى الشوط الذي ما زال يتعين أن نقطعه. وتضمن عدد لا بأس به من تلك البيانات اقتراحات محددة تحثنا على مواصلة تحسين أداء منظمتنا وفاعليتها.

وقد شددت أغلبية كبيرة من زعماء العالم بصورة خاصة على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما إصلاح مجلس الأمن؛ وتنشيط الجمعية العامة وضرورة المضي قدما نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأبدى زعماؤنا جميعا اهتماما بالتقرير الذي نترقبه من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي عينه الأمين العام للنظر في التهديدات للسلم والأمن الدوليين والإجراءات الجماعية التي يمكن أن تسهم في التغلب عليها.

ومن بين كل هذه المسائل، أثارت مسألة إصلاح مجلس الأمن أكبر عدد من الملاحظات والبيانات. فقد تطرق إلى تلك المسألة ١٤٠ من الدول الأعضاء. وأشارت أغلبية إلى تفضيلها لتوسيع فئتي أعضاء مجلس الأمن – الدائمة وغير الدائمة. وتمنى آخرون أن يقتصر التوسيع على العضوية غير الدائمة فحسب. بيد أن آخرين قالوا إنهم مستعدون لقبول إصلاح مجلس الأمن أيا كان الخيار الذي يتقرر في هذا الشأن. ونظرا للأهمية التي يعلقها زعماؤنا على إصلاح مجلس الأمن، سوف أولي اهتماما خاصا للجهود التي علينا أن نبذلها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسألة.

وكان تنشيط أعمال الجمعية العامة أيضا مبعث اهتمام بالغ لمعظم الدول الأعضاء، التي رحبت بالتقدم المحرز خلال الدورة الثامنة والخمسين. إلا أنها شددت على ضرورة

تنفيذ التوصيات التي سبق أن اعتمدت ومواصلة هذه العملية. وفي هذا السياق، سوف أعمل في إطار من التعاون الوثيق مع أعضاء المكتب الآخرين.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعلن أنني سوف ألتقي مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد ظهر هذا اليوم، بغية تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين برامج عمل الأجهزة الثلاثة، وفقا للمسؤوليات المناطة بها بموجب الميثاق وتطبيقا لقراراتنا السابقة بشأن تنشيط أعمالنا. وبنفس الروح، أعتزم عقد اجتماعات مماثلة خلال الأشهر القليلة القادمة، وإنني أعول على تعاون نظيري من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى استعدادهما الدائم.

أما فيما يتعلق بالأهداف المحددة في إعلان الألفية، فقد أعربت الدول الأعضاء عن أسفها لبطء التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وأعربت عن اهتمامها الكبير بمؤتمر القمة المزمع عقده في عام ٢٠٠٥. وإنني أطلب تعاون الجمعية لضمان التحضير الجيد لهذا المؤتمر. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أوجه نداء ملحا إلى الدول الأعضاء كافة، فرادى وجماعة، لمضاعفة جهودنا بغية سد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فالخطأ سيكون فادحا إن لم نتحرك.

وقد أظهرت المناقشة أيضا ضرورة التعامل مع حالة أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في ضوء ضعفها الاقتصادي والاجتماعي والمناخي. ودعا عدد كبير من الممثلين إلى وضع سياسات أكثر إنصافا لتشجيع النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتحسين إدماجها في الاقتصاد العالمي. وتم التركيز بصورة خاصة على الحالة في أفريقيا وضرورة دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وإذ تشعر الجمعية بالقلق إزاء تردي البيئة، فقد استرعت الانتباه إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية، وأكدت على أهمية التصديق على بروتوكول كيوتو.

وأكد زعماؤنا أيضا على ضرورة تعزيز السلم والأمن الدوليين، لا سيما من خلال مكافحة ظاهرة الإرهاب، وتعزيز وسائل منع ومكافحة تجدد الأزمات والصراعات المسلحة، وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأعرب كل المتكلمين تقريبا عن قلقهم إزاء الحالة في العراق، وطلبوا إلى الأمم المتحدة أن تمد يد المساعدة، قدر الإمكان، لشعب العراق لإعادة بناء بلده.

وما فتئت الدول الأعضاء ترى أن خريطة الطريق تحدد الطريق الوحيد الذي يتعين سلوكه لاستقرار الأوضاع في الشرق الأوسط. ونأمل أن يعطي الاجتماع الذي عقدته المجموعة الرباعية في ٢٢ أيلول/سبتمبر على هامش المناقشة العامة دفعة جديدة لعملية السلام.

وكانت الحالة في أفريقيا، لا سيما الصراعات الدائرة في دارفور وفي منطقة البحيرات الكبرى، مبعث قلق خاص.

إن المبادئ التوجيهية التي حددها زعماؤنا ترسم الإطار العام لأعمالنا خلال الدورة الحالية. وكما أشرت آنفا، فإن الدورة الحالية ستكون محورية إذ تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة للإعداد للأحداث الرئيسية التي سيتم تنظيمها في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للمنظمة في العام القادم. وإنني أعرف أنه يمكنني أن أعتمد على تعاون ودعم الأعضاء لكي نتمكن معا من الوصول بأعمال الدورة الحالية إلى خاتمة ناجحة.

طلب اثنان من الممثلين الكلمة لممارسة حق الرد. وأذكِّر الممثلين بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد

تحدد مدتها بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عوض محمد حسن (السودان): السيد الرئيس، إعمالا لممارسة حق الرد، أرجو أن تسمحوا لي أن أشير إلى الاتهامات الانصرافية وغير الموفقة التي ساقها السيد وزير خارجية إريتريا في بيانه أمام هذه الجمعية الموقرة (انظر A/59/PV.16) ضد السودان.

ويؤسفني القول إن النظام الإريتري المارق والمتسلط قد مارس أبشع ضروب الدكتاتورية على شعبه في انتهاك لأبسط حقوقه الأساسية. ونحن لا نود الرد على ما جاء من افتراءات من قبل الوفد الإريتري بحق السودان، ولكننا نتساءل عما إذا كانت إريتريا مؤهلة للحديث عن الأوضاع السياسية واستقرارها في الدول الأخرى، وهي الدولة التي ليست لديها أبسط مقومات المؤسسية والحكم الرشيد. وهي الدولة التي تدار بعقلية دكتاتور أوحد متسلط مريض النفس، سلب شعبه أبسط حقوق الإنسان، وزج بجميع زملائه الذين شاركوه في النضال وقادوه إلى سدة الحكم في إريتريا المستقلة في غياهب السجون، ومارس سياسة القتل والتصفيات الجسدية.

ولن نسأل السيد وزير الخارجية الإريتري أين زملاء كفاحه السابقون الذين تقلدوا منصب وزير الخارجية. إنهم يقبعون في السجون ويعانون من سوء الأحوال الصحية، وهو نفسه لا يعلم مكان سجنهم. أين زملاؤه السابقين وزراء الدفاع، ومنهم من هو داخل السجن ومنهم من اختار اللجوء خارج البلاد خوفا من بطش ديكتاتوره المتسلط. أين زمرة سفرائه في الخارج، بمن فيهم آخر سفير لبلاده لدى هذه المنظمة الموقرة ويعرفه الجميع. إنه لاجئ سياسي مع عدد كبير من السفراء في السويد وبريطانيا وغيرها.

لقد سجل هذا النظام المتسلط أسوأ سجل في مجال انتهاكات حقوق الإنسان ويقف تقرير منظمة العفو الدولية عن الأوضاع داخل إريتريا خلال العشر سنوات الأخيرة كأكبر دليل على ذلك. إن هذا النظام الديكتاتوري ظل يمارس العداء السافر ضد كل جيرانه. فاعتداؤه على الجزر اليمنية وحربه غير المبررة ضد إثيوبيا، والهجوم المتكرر على الحدود السودانية الشرقية، أدلة أخرى على ذلك.

إن هذا النظام المعزول دوليا ظل، وفي خروج سافر عن المواثيق الدولية والقانون الدولي، يحتضن معسكرات التدريب والتسليح للمعارضين ضد بلادي. كما ظل يحيك المؤامرة تلو المؤامرة بغرض الهدم والتدمير وزعزعة الاستقرار في المنطقة. وإن وجود المعارضة السودانية العلني في إريتريا لأبلغ دليل على هذا الأمر.

إن نظام إريتريا المارق آخر من يتكلم عن الاستقرار في السودان والمنطقة. وهو الذي يغذي كل الاضطرابات والنزاعات ويشعل فتيل العنف في بلادي ودول المنطقة.

السيد تيكلي (إريتريا): يأخذ وفد إريتريا الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الملئ بالافتراءات الذي قدمه وفد السودان ممارسة لحق الرد على الكلمة التي ألقاها أمس وزير خارجية إريتريا.

إن تاريخ السودان تاريخ صراع بدأ عند استقلاله قبل خمسة عقود تقريبا، أي قبل استقلال إريتريا عام ١٩٩١ بوقت طويل. وبالتالي، لا يمكن للسودان أن يلوم دولة حديثة العهد على مشاكله العديدة والمتزايدة. وفي الحقيقة إن السودان لديه تسعة جيران وكان له أثناء نصف القرن الماضي عشرة أعداء، بما في ذلك هو ذاته: فالسودان أسوأ أعداء نفسه.

إن الإبادة الجماعية التي وقعت في دارفور قد تكون جذبت مزيدا من الاهتمام الدولي الآن، ولكن الحقيقة أن

السودان دمرته الحرب الأهلية خلال كل وجوده المستقل وأنه خاصم جيرانه المباشرين وبلدانا أبعد. كما كان مُصَدِرًا أساسيا للإرهاب، وبصورة خاصة أثناء العقد والنصف الماضيين. من الذي يمكن أن ينسى أنه استضاف وحمى كلا من كارلوس وأسامة بن لادن؟ من الذي يمكن أن ينسى محاولات اغتيال الرئيس المصري مبارك في أديس أبابا التي ذهب إليها لحضور مؤتمر لمنظمة الوحدة الأفريقية؟ من الذي يمكن أن ينسى محاولة اغتيال رئيس بلدي من قِبَل ضابط أمن سوداني خلال نفس السنة؟ ماذا عن المجموعة الإرهابية التي نظمها حسن الترابي وأسامة بن لادن ضد بلدنا الجديد بعد عامين فقط من استقلالنا، أي في عام ١٩٩٣، وكذا ضد عدد من جيرانه؟ هل يمكن لأحد أن ينسى السيّاح البلجيكيين الذين ذبحتهم المجموعات الإرهابية التي مولها ودربها السودان؟ أو مسؤول المناجم البريطاني الذي جرى، قبل سنة ونصف تشويهه بوحشية بعد يوم واحد من إرساله رسالة بالبريد الإلكتروني إلى زوجته مفادها أنه كان يقضي وقتا شيقا في إريتريا؟

وآخر الأعمال الإرهابية الأخيرة ضد إريتريا حدثت في ٢٣ أيار/مايو، أثناء الاحتفال بعيد الاستقلال في مدينتي بارنتو وتسني. وقد فقدنا حوالي عشرة أشخاص بينما جرح عشرون تقريبا، ومن بينهم نساء وأطفال وشيوخ.

يتحدث وفد السودان عن أعضاء المعارضة السودانية في إريتريا. إن التجمع الوطني الديمقراطي له مكتب في أسمرة، كما في دول أفريقية أخرى وفي أوروبا. وهو ليس حركة سرية غير معروفة في السودان والعالم. بل إن أعضاء الحكومة السودانية، بمن فيهم رئيس السودان ذاته، قد زاروا أسمرة رسميا في العديد من المناسبات لإجراء مفاوضات مع قيادة التجمع الوطني الديمقراطي. وإن إريتريا لفخورة بأنها وضعت ترتيبات لهذه الاجتماعات وقامت بدور الميسر. ومن نافلة القول إن الوفد الإريتري يرفض الاتهامات المتعمدة السخيفة التي وجهها الوفد السوداني. إن المقصود منها صرف النظر عن دارفور ومشاكل السودان الأخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.